الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة بعنوان

أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية
دراسة حالة ولاية ميلة (2010–2020)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية"

من إعداد الطلبة:
– رامول كوثر
– بن شعبان أماني

تحت إشراف الدكتور :
لواعر لخميسي

لجنة المناقشة

إسم و لقب الدكتور (ة)	الجامعة	الصفة
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.ميلة	رئيسا
لواعر لخميسي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.ميلة	مشرفا و مقررا
قرين الربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.ميلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين وبعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا في تقديم هذا العمل المتواضع نتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل الواعر لخميسي الذي تولى الإشراف علينا جزاه الله خيرا كما أتقدم بالشكر الجزيل وكامل التقدير الى السادة الأساتذة الأعضاء في لجنة المناقشة على قبولهم الاشتراك في مناقشة بحثنا هذا والشكر موصول لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

إهداء

"من قال أنا لها... نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق سهلا لكني فعلتها ونلتها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر الى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا افتخر به

الى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل "أبي"

الى قوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية "أمي" أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود ممتنة لأن الله اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند

الى من قيل فيهم "سنشدد عضدك بأخيك " أخي نافع وعبد الرؤوف ادامكما الله ضلعا ثابتا لي

كما أخص بالشكر عائلتي عامة وعمي أحمد خاصة لجهده المبذول ومرافقته الدائمة لي ولا أنسى

أهدي هذا العمل الى روح المرحوم جدي و المرحومة جدتي رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته

كوثر

إهداء

"الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام"

الى خالق الروح والقلم وبارئ الذر والنسم وخالق كل شيء من العدم الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. الى نبي الرحمة ونور العالمين الى السادة الأطهار وعروته الوثقى.. أهل بيت النبوة

الى من كلل العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والاسرار

الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا من بدل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي . . . "أبي العزيز"

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها الى الانسانة العظيمة التي طالما تمنت ان تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا. . . "امي الغالية"

الى ضلعي الثابت وامان ايامي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي بها

الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة عيني. . . "اخواني أكرم و أشرف

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق .... الاصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات

اهديكم هذا الإنجاز وثمرة جهدي ونجاحي الذي طالما تمنيته ها انا اليوم اتممت اول ثمراته بفضل من الله عز وجل فالحمد لله على ما وهبني وان يعينني ويجعلني مباركة أينما كنت.

أماني

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية خلال الفترة 2020/2010، وذلك على المستويين الجزئي، وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين برامج التمويل الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر، حيث سعت الجزائر إلى تفعيل جهودها التنموية وجعلها شاملة لجميع أقاليمها، حيث صاغت عدة سياسات وبرامج تمويلية تنموية للتنمية الريفية وهذا من أجل تحقيق التنمية المحلية وأهدافها على مستوى الاقاليم الريفية.

كانت ولاية ميلة نموذج لدراسة أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية والتي أبرزت وجود تأثير لهذه البرامج على القطاع الفلاحي لكنه يبقى دون المستوى.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، برامج التمويل الفلاحي، التنمية الريفية.

Summary :

This study aimed to highlight the impact of agricultural financing programs on rural development during the period 2010/2020, at both the macro and micro levels. In this study, we found a limited relationship between agricultural financing programs and rural development in Algeria, as Algeria sought to activate its development efforts and make them Comprehensive for all its regions, as it has formulated several developmental financing policies and programs for rural development in order to achieve local development and its goals at the level of rural regions.

The state of Mila was a model for studying the impact of agricultural financing programs on rural development, which highlighted the existence of the impact of these programs on the agricultural sector, but it remains substandard.

Keywords: agricultural financing, agricultural financing programs, rural development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الاهداء	/
شكر وتقدير	/
ملخص الدراسة	VI
فهرس المحتويات	VIII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول:الاطار النظري للتنمية الريفية	120-
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الريفية	3
المطلب الأول: مفهوم المجتمع الريفي	3
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الريفية	6
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الريفية	8
المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية الريفية	10
المطلب الأول: أسس التنمية الريفية ووسائل تفعيلها	10
المطلب الثاني: مشكلات التنمية الريفية	11
المطلب الثالث: طرق الحد من مشكلات التنمية الريفية	13
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الريفية	15
المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية	15
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية	17
المطلب الثالث: مؤشرات البنية التحتية	18
خلاصة	20
الفصل الثاني: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	45-22
تمهيد	22
المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي	23
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي	23
المطلب الثاني: أهمية التمويل الفلاحي	25

المطلب الثالث: مشاكل التمويل الفلاحي وشروط نجاحه	26
المبحث الثاني: برامج التمويل الفلاحي	29
المطلب الأول: برنامج التجديد الفلاحي والريفي	29
المطلب الثاني: المخطط الخماسي	33
المبحث الثالث: أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية في الجزائر	36
المطلب الأول: أثر برامج التمويل الفلاحي على الموارد الفلاحية	36
المطلب الثاني: أثر برامج التمويل الفلاحي على الموارد الريفية	39
المطلب الثالث: أثر برامج التمويل الفلاحي على المحاصيل الزراعية	42
خلاصة	45
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية ميلة (2010-2020)	71-47
تمهيد	47
المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في ولاية ميلة	48
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية في ولاية ميلة	48
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية	49
المطلب الثالث: الإمكانيات البشرية	51
المبحث الثاني: مصادر تمويل البرامج التنموية الفلاحية والريفية في الولاية	43
المطلب الأول: التمويل البنكي	53
المطلب الثاني: التمويل عبر الصناديق	57
المطلب الثالث: مخصصات تمويل برامج التنمية الريفية في الولاية	59
المبحث الثالث: أثر التمويل الفلاحي على التنمية الريفية في الولاية	61
المطلب الأول: تقييم برامج تمويل القطاع الفلاحي في الولاية	61
المطلب الثاني: تقييم التنمية الريفية بالولاية	64
المطلب الثالث: مشاكل وحلول التنمية الريفية في ولاية ميلة	68
خلاصة	71
خاتمة	76-72
قائمة المراجع	80-77

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2010-2019	36
02	تطور الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2010-2017	38
03	إجمالي رأس المال الفلاحي الثابث بالقيمة خلال الفترة 2010-2020	39
04	تطور العتاد الفلاحي خلال الفترة 2010-2020	39
05	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020	40
6	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	41
7	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	42
8	تطور السكن الريفي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	44
9	تطور اليد العاملة الريفية خلال الفترة 2010-2020	45
10	توزيع المناطق الجغرافية بولاية ميلة	50
11	توزيع مساحة الأراضي الفلاحية على حسب المناطق	51
12	متوسط التساقط للأمطار على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2000-2020	51
13	تطور عدد السكان على تراب ولاية ميلة سنة 2020	52
14	عدد الإطارات المرافقة للقطاع الفلاحي بولاية ميلة	53
15	تطور مبالغ قرض الرفيق الممنوحة خلال الفترة 2013-2022	54
16	تطور مبالغ قرض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013-2022	56
17	تطور مبالغ القرض الإيجاري الممنوحة للفترة 2013-2022	57
18	مخصصات تمويل برامج التنمية الفلاحية FNDA خلال الفترة 2010-2020	58
19	مخصصات تمويل الأنشطة الفلاحية سنة 2018	59
20	مخصصات تمويل المحاصيل الكبرى سنة2018	59
21	تطور مخصصات تمويل برامج التنمية الريفية في ولاية ميلة خلال الفترة 2018-2020	61

22	تطور مخصصات تمويل مشاريع مياه الشرب خلال الفترة 2010–2020	62
23	تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة خلال الفترة 2013–2022	63
24	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة خلال الفترة 2010–2021	64
25	تطور العمالة الفلاحية بولاية ميلة 2010–2020	66
26	تطور عدد المستفيدين من البناء الريفي بولاية ميلة خلال الفترة 2010–2023	66
27	تطور عدد الآبار الإرتوازية في ولاية ميلة 2010–2023	67
28	تطور حجم إستغلال مياه المنابع في ولاية ميلة خلال الفترة 2010–2023	68
29	تطور شبكة المسالك الريفية بولاية ميلة خلال الفترة 2011–2022	69

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل توضيحي لأبعاد التنمية الريفية	9
02	شكل توضيحي لمؤشرات التنمية الريفية	20
03	برنامج التجديد الفلاحي	32
04	برنامج التجديد الريفي	33
05	النسب المئوية للمخصصات المالية صمن برامج التمويل الفلاحي	37
06	الخريطة الطبوغرافية لولاية ميلة	49
07	أعمدة بيانية تمثل تطور مبالغ قرض الرفيق الممنوحة خلال الفترة 2013–2022	55
08	مخطط أعمدة يمثل تطور مبالغ قرض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013–2022	56
09	مخطط أعمدة يمثل تطور مبالغ القرض الإيجاري الممنوحة للفترة 2013–2022	57
10	مخطط أعمدة تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة خلال الفترة 2013–2022	64
11	تطور سعة المياه المسحوبة من المنابع في ولاية ميلة خلال الفترة 2010–2023	68

مقـــدمـة

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم دعائم الاقتصاد الوطني وأهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها أوجب على الدولة الاهتمام به وتطويره، من خلال تذليل كل العقبات التي توجهه وبخاصة المالية منها،

وعلى ضوء ذلك عملت الجزائر على تدعيم هذا القطاع عن طريق سلسلة من السياسات والإجراءات التي هدفت من خلالها توفير الدعم اللازم له، وهذا عبر الإعلان عن مجموعة من البرامج الفلاحية الطموحة، التي هدفت من خلالها الى توفير الظروف الانتاجية الملائمة للفلاحين، كبرامج الدعم والتحفيزات للفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي، ويتدارك النقائص على مستوى الأرياف مقارنة بالمدن تم اعتماد مراسيم ومخططات تنموية مختلفة تتطور بتطور حاجيات القطاع.

تعتبر التنمية الريفية كأحد أهم أقطاب التنمية المستدامة، سعت الجزائر من خلالها لرفع التبعية الغذائية اللازمة لها منذ الاستقلال، ولتحقيق التنافسية والريادية في مجال الإنتاج الفلاحي وللقضاء على الفقر والحرمان في الأوساط الريفية، وهذا من خلال صياغة برامج تنموية تتوافق وما تملكه من موارد هذا من جهة، ومن خلال إيجاد أفضل وأسرع بالطرق التي تمكنها من الحصول على أفضل النتائج وبأقل التكاليف، بحيث تسمح لها تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي يتمثل في مستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة ولأن هذه السياسة واسعة الأهداف فهي تستهدف الريف والأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي مع اهتمام خاص بالأسر التي تعيش في المناطق المعزولة والنائية.

ومن خلال هذا الطرح حول أثر برامج التمويل جاءت إشكالية الدراسة لمحاولة فهم وتحليل العلاقة بين كل من برامج التمويل الفلاحي والتنمية الريفية على مستوى ولاية ميلة وهذا خلال الفترة 2020/2010.

إشكالية الدراسة:

والتي جاءت صياغتها على النحو التالي:

_ ما انعكاسات برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية في ولاية ميلة خلال الفترة 2010–2020؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

_ ما هي التنمية الريفية وما علاقتها بالتنمية الفلاحية؟

_ ما هي برامج تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

_ فيما تتمثل برامج التنمية الريفية؟

_ هل هناك أثر للتمويل الفلاحي على التنمية الريفية في ولاية ميلة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك اهتمام كبير بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، يتضح من خلال مجموع المخصصات المالية المعلن عنها ضمن برامج التنمية الفلاحية.

الفرضية الثانية: هناك توجه واضح من الجزائر للاهتمام بالتنمية الريفية إلى جانب التنمية الفلاحية وهذا عبر صياغة برامج تنموية مشتركة.

الفرضية الثالثة: بما أن النشاط الفلاحي يعتبر أحد مكونات الريف، فيمكن من خلاله أن يكون هناك أثر إيجابي لبرامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية بولاية ميلة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

_ تحديد أهمية التمويل الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي.

_محاولة معرفة أثر برامج التمويل الفلاحي على الإنتاج الفلاحي.

_محاولة رصد الإمكانيات الطبيعية والريفية الموجودة على مستوى ولاية ميلة.

_التطرق الى أهم برامج التمويل الفلاحي والاليات التمويلية المنتهجة من قبل الدولة ومعرفة أثرها على التنمية الريفية

أهمية الدراسة:

يلعب التمويل الفلاحي دورا هاما في التنمية الفلاحية والريفية اذ يقوم بتوفير الأموال اللازمة للإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني مما يساهم في تحقيق الأداء للقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

تكمن أهمية البحث في المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من جهة ومعرفة أثر البرامج التمويلية والمخططات التنموية التي سطرتها الدولة على التنمية الريفية بالولاية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: شملت الدراسة التمويل الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر أما في الجانب التطبيقي اقتصرنا على واقع التمويل الفلاحي والتنمية الريفية في ولاية ميلة.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2020/2010من أجل الحديث عن أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية.

الدراسات السابقة:

– **لونيسي علي 2018:** تتمحور إشكالية البحث حول دور الجماعات المحلية في التنمية الريفية في الجزائر. يناقش المقال دور وأهمية الجماعات المحلية في إنجاح سياسة التجديد الريفي، حيث تعتبر التنمية الريفية للمجتمعات الريفية المحلية إحدى القواعد الأساسية التي تميز عالمنا الحديث، خاصة في الدول النامية. توصل الباحث إلى أن الجماعات المحلية تمثل عونا تنمويا فعالا في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة، الفقر، استقرار السكان، ومحاربة النزوح الريفي. كما لها دور فعال في تسيير وتنظيم الشؤون المحلية للقرى.

– **دراسة لخميسي لواعر (2019):**أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص دراسات مالية، بجامعة غرداية، عام 2019. هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أثر سياسات الدعم الحكومي على تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أن الجزائر خصصت مبالغ مالية ضخمة لدعم القطاع الفلاحي عبر سياسات الدعم المعلنة خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه السياسات افتقرت إلى التنسيق، مما حال دون تحقيق الأهداف المخطط لها. وتميزت هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها عرّفت بأهم برامج التمويل الفلاحي وأثرها على التنمية الريفية في الجزائر.

–**دراسة صفية حميدة قمداني 2021:** في مقالها المنشور في مجلة العلوم الإدارية والمالية بجامعة الجزائر 03 لعام 2021، بعنوان "دور القروض الفلاحية في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر"، سعت الباحثة إلى تقييم دور القروض الفلاحية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر. اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف إبراز أهمية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال دراسة حالة على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية عنابة.

توصلت الباحثة إلى أن قطاع الفلاحة في الجزائر يعاني من نقص التنسيق والتماسك بين المؤسسات (بنك الفلاحة ومديرية الخدمات الفلاحية). ومع ذلك، كانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها أن القروض الفلاحية تساهم بشكل كبير في دعم المستثمرات الفلاحية، وأن الإنتاج الفلاحي يشهد زيادة مستمرة بالتوازي

مع ارتفاع حصيلة هذه القروض. ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها عالجت موضوع التمويل الفلاحي و اثره على التنمية الريفية و محاولة معرفة العلاقة بينهما .

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية و إختيار الفرضيات إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و الذي من خلاله تم وصف و تحليل و تشخيص واقع تمويل القطاع الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر و كذا عرض بعض الإحصائيات و تحليلها للإحاطة بموضوع الدراسة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع نظرا لأهمية القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية والريفية بالإضافة الى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وكذلك باعتبار ولاية ميلة ولاية فلاحية لما تزخر به من قدرات طبيعية.

نموذج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسة وتأكيد الفرضيات أو نفيها قسمنا دراستنا الى ثلاث فصول يحتوي كل فصل على ثلاث مباحث ليتضمن كل مبحث ثلاث مطالب إضافة الى مقدمة عامة وخاتمة عامة.

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتنمية الريفية، وهو مقسم الى 3 مباحث، في المبحث الأول عرض مفاهيم عامة حول التنمية الريفية، كما خصص المبحث الثاني عموميات حول التنمية الريفية، أما المبحث الثالث خصص لعرض مؤشرات التنمية الريفية.

الفصل الثاني:والذي يتحدث عن واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر حيث قسم هو الآخر لثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للتمويل الفلاحي، أما البحث الثاني فيتناول برامج التمويل الفلاحي (2010–2020)، أما المبحث الثالث حاولنا دراسة الموضوع على المستوى الكلي وذلك من خلال معرفة أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية بالجزائر.

الفصل الثالث:وهو الجزء التطبيقي والذي يضم دراسة حالة ولاية ميلة، والذي ينقسم بدوره الى ثلاث مباحث،

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات وهذه أهم الصعوبات والعقبات التي وجهناها خلال الدراسة:

- قلة المراجع في مجال التنمية الريفية وخاصة الكتب.

_ صعوبة الحصول على احصائيات مفصلة وشاملة لكامل الولاية فيما يتعلق بالتمويل الفلاحي والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة.ضيق الوقت المتاح للدراسة.

الفصل الأول : الإطار النظري للتنمية الريفية

تمهيد:

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات المهمة لأي مجتمع يسعى إلى التطور، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري خاصة في الدول النامية التي يغلب عليها الطابع الريفي، ومن هذا المنطلق سعت الحكومة الجزائرية إلى تحقيق التنمية الريفية، من خلال تخصيص برامج واستراتيجيات متعددة ساهمت في توفير المرافق العمومية في بعض المناطق الريفية كالطرقات، الغاز والكهرباء، بالإضافة إلى فتح الأسواق الجوارية، لكن العديد من هذه المناطق لازالت تعاني من الفقر وتفشي البطالة والشعور بالعزلة والتهميش.

وعلى اعتبار التنمية الريفية ذات أهمية فقد استحوذت التنمية الريفية على اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف آرائهم، وما يزال هذا الاهتمام يتزايد يوما بعد يوم، وذلك بعد أن اشتد الصراع بين التخلف وآفات التنمية فظهرت الحاجة الماسة إلى تنمية الريف، ووضع إستراتيجية للتنمية الريفية تمكن المجتمعات الريفية من تجاوز مرحلة الركود والانطلاق إلى مرحلة النمو، كما اتخذت الجزائر طرق وأساليب وشرعت في تجارب مختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة التي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للريف.

وسنتناول في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الريفية

المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية الريفية

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الريفية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الريفية

التنمية الريفية هي بناء مجتمع ريفي يعتمد على مجموعة من الأسس تهدف الى نمو الريف في العديد من المجالات كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع الريفي

يعرف الريف على أنه المنطقة الفلاحية التي لا تتواجد في المدن أو في المناطق الصناعية، حيث يتم استخدام الأرض فيها لغرض الفلاحة فقط، اذ يقوم المجتمع الريفي بتركيبته القبلية بتدبير نفسه على الصعيد الاقتصادي عن طريق تحديد طرق وأشكال الانتفاع بالأرض وانشاء مخازن للغلات والحبوب، وسنتعرف أكثر على تعريف المجتمع الريفي وخصائصه وأهميته في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف المجتمع الريفي

لقد تعددت التعاريف التي تناولت المجتمع الريفي بحيث يرى المتأمل لها تعدد وجهات النظر في هذه التعاريف فالبعض ينظر اليها من خلال تعداد السكان أو العمل الفلاحي أو التقسيم الاداري أو علاقات السكان ومن هذه التعريفات نجد أن المجتمع الريفي هو: مجموعة من السكان الريفين، تمكنوا من العيش معا لفترة طويلة ويشتركون مع بعضهم في وحدة ثقافية ورغبات مشتركة، وينغمسون في علاقات اجتماعية نشطة تتجسد في نظم ومنظمات ومؤسسات اجتماعية مستقرة وديناميكية في منظمة محددة جغرافيا واجتماعيا.

ولقد عرفت اللجنة الوطنية للتنمية الريفية المجتمع الريفي على أنه: «كل المجتمعات التي تعيش في المناطق المتفرقة، أي المجتمعات التي 50% من سكانها يعيشون في تجمعات ذات كثافة سكانية أقل من 150نسمة/كم2". (الحق ف.، 2018، صفحة 114).

ومن الصعب تحديد سمات عامة يتميز بها المجتمع الريفي عن غيره من المجتمعات، فهناك أمور مشتركة تجمع بين أهل الريف وأهل الحضر كالدين واللغة والتراث والقيم وغيرها، الا أن هناك بعض الخصائص التي تميز مجتمع الريف عن غيره من المجتمعات أبرزها: (دهيمات، 2018)

_ البنية الاجتماعية وتجانسها: فالمجتمع الريفي بشكل عام صغير وبسيط في بنيته، والعلاقات فيه تقوم على القرابة وتكون مستقرة في الغالب ومعزولة نسبيا.

_ المكون السكاني والأسري: ويتميز المجتمع الريفي بصغر حجمه السكاني، وقلة كثافته وغالبا ما تكون الأسرة كبيرة الحجم وذات علاقات متشبعة، وقوية.

_ البيئة الفلاحية حيث يعتمد المجتمع الريفي بشكل عام في اقتصاده على الفلاحة، ويعتبرها المهنة الأعلى قيمة في المجتمع.

_ التعليم والبطالة :حيث تنتشر الأمية كثيرا في المجتمع الريفي وتختلف نسبة التعليم فيه بين الذكور والاناث، اضافة الى انتشار البطالة والتي من أسبابها الاعتماد على الفلاحة الموسمية.

_ النظام السياسي والاداري تسودهما البدائية وسيطرة أفراد الطبقة العليا عليهما.

_ معاناة المجتمع الريفي من تدني المستوى الصحي كما ويتميزون بأنهم أكثر قربا من التدين.

_ التغير الاجتماعي يكون بطيئا، ويعود ذلك الى طبيعة السكان المحافظة.

الفرع الثاني: أشكال الاستيطان في المجتمع الريفي

يمكن حصر أشكال الاستيطان الريفي فيما يلي: (سوالمية، 2022، الصفحات 76-77)

01/ القرية: وهو شكل الاستيطان السائد في الريف، حيث يعيش الناس في منازلهم المتجاورة في قريتهم التي يبنونها عادة في قريتهم.

02/ المزرعة المنفردة: وفي هذا الشكل من الاستيطان الريفي يكون منزل المزارع في أرض مزرعته نفسها، ويكون فيها كل ما يحتاج إليه من منشئات ومخازن وحظائر، وعدد قليل من بيوت العمال المساعدين وينتشر هذا النوع عادة في البلدان التي تكون مساحات الملكية بها كبيرة.

03/القرية عبر الطريق: بنا المزارعون في هذه الحالة منازلهم ومنشاتهم على أرضهم وفي المكان الذي تلتقي فيه مع أملاك غيرهم من الجيران، ويتكون بذلك مجموعة من السكان والمباني الخاصة بالملاك، تكون من مجموعها مجتمع محلي أو ناحية تحتوي على مرفق أو أكثر من الخدمات العامة كما يعتبر هذا النوع من الاستيطان مشابها لنوع القرية المنفردة مقللا من عيوبها.

04/ القرية الخطية: يعتبر من أقدم أنواع القرى الريفية إذ بنا أهل القرية منازلهم على طول طريق نهري هام للمواصلات، وبذلك تأخذ القرية أشكالا خطية على ضفة النهر، وأحيانا تبنى القرى الريفية على طرق المواصلات.

وعلى هذا الأساس اتجهت المجتمعات الحديثة إلى تشجيع الاستيطان في الريف، وذلك بإيجاد فرص عمل جديدة للريفيين عن طريق تصنيع الريف لرفع مستوى المعيشة لأفراده، وكذلك عن طريق تقريب المسافة الحضرية بين الأرياف والمدن بإيصال الخدمات العامة للريف.

الفرع الثالث: أهمية المجتمع الريفي

قد تكمن أهمية دراسة المجتمع الريفي في عدد السكان الذي يمثله في كل أنحاء العالم بما في ذلك المجتمعات المصنعة، ولهذا فان المجتمع الريفي ذو اعتبار كبير في كل السياسات الحيوية والتنموية التي تنتهجها المجتمعات في تطوير نفسها في الحاضر والمستقبل وخاصة مجتمعات العالم الثالث الذي يلعب فيها الريف دورا متميزا من حيث المشاركة الاقتصادية في الناتج الوطني. (هجيرة، 2017، صفحة 1102)

الفرع الرابع: ايجابيات وسلبيات العيش في المجتمعات الريفية

لا شك أن الحياة الريفية هي حياة بسيطة تتميز بمجموعة من الإيجابيات كما لا تخلو من السلبيات ونوضح ذلك فيما يلي: (قطيشات، 2023)

01/ الايجابيات: تمتاز المعيشة في المناطق الريفية بعدد من الخصائص المميزة ومنها ما يلي:

_ التمتع بالخصوصية فالعيش في المناطق الريفية قد يتيح فرصة العيش في مناطق تتباعد المنازل فيها عن بعضها البعض بشكل كبير، وهو ما قد يعتبره البعض أمرا يزيد من الشعور بالخصوصية.

_ تلوث أقل: تمتاز المناطق الريفية بهدوئها كما أن هواؤها نقي، ولا توجد فيها إزدحامات مرورية، ويكون تناول الطعام فيها صحي لأن المنتج محلي، تمت زراعته بواسطة السكان أنفسهم كما يمكنهم تربية المواشي والحيوانات.

_ تتوفر في المناطق الريفية مساحات واسعة، الأمر الذي قد يمكن السكان من بناء منازلهم الخاصة وهو الأمر الذي تفتقر إليه المناطق الحضرية، والعيش هناك يسمح بالتمتع بمناظر وإطلالات خلابة من المنزل كالجبال، البحيرات أو حتى البحر والمحيطات.

_ يمكن في المناطق الريفية ممارسة النشاطات المختلفة التي لا يمكن للأفراد عادة ممارستها في المدن بسهولة، كالصيد، ركوب الدراجات، تسلق الجبال وغيرها.

_ جودة الحياة: تمتاز الحياة في المدينة بأنها مزدحمة في جميع الأوقات مما يجعل الإنتقال للريف له فوائد صحية وانعكاس على جودة الحياة فيها، وأيضا تتواجد في المدن الحدائق ولكنها ليست بمساحات تشبه الأرياف التي تتميز بمساحات شاسعة ومناسبة للتنزه.

_ الأمان: يعد العيش في الريف أكثر أمانا إذ أن معدل ارتكاب الجرائم منخفض في الريف مقارنة بالمدن ويرجع هذا لانخفاض عدد السكان.

02/ السلبيات: توجد بعض السلبيات التي تشجع الأفراد على الهجرة من الريف إلى المدينة وهي كما يلي:

_ بشكل عام قد تكون المسافات إلى المدرسة أو العمل بعيدة عن منطقة السكان وذلك يتطلب توفير وسيلة نقل ملائمة ومراعاة الوقت اللازم للوصول.

_ فرص العمل متوفرة في الريف أقل من تلك المتاحة في المدينة.

_ غالبا ما تكون الخدمات الحديثة كالتوصيل بشبكة الأنترنت والتلفاز أضعف منها في المدينة.

_ البنية التحتية للطرقات قد لا تكون بنفس الجودة في المدن ويظهر ذلك بشكل كبير في فصل الشتاء.

_ عملية التسوق قد تكون عملية شاقة تتطلب الخروج بشكل خاص باستخدام وسيلة نقل على غير ما نجده في المدن من انتشار محلات البقالة بكثرة في المنطقة الواحدة.

_ الخدمات الحرفية المتاحة في المناطق الريفية قليلة، فعند الحاجة لتصليح السيارة أو أعطال كهربائية معينة قد يصعب توفر الأشخاص المناسبين في وقت الحاجة.

_ عدم توفر خدمات الصحية والتعليمية فيخلو الريف عادة من المستشفيات لذا عند الحالات الطارئة التي لا تعالجها المراكز الصحية يتم نقل المريض إلى مستشفيات المدينة لتلقي العلاج أما من الناحية التعليمية فقد يقام في الريف المدارس الأساسية لكنها تخلو من المرحلة الثانوية مما يجبر الطالب أن يكمل دراسته في المدارس الثانوية التي بجوار سكنه لكن ما يزعج الطالب حينها المسافة الطويلة وصعوبة المواصلات خصوصا في فصل الشتاء بالإضافة إلى تكلفة الدراسة.

_ تدني دخل الفرد في الريف فهو يعتمد على الفلاحة إذ يعتمد الفلاح في الريف على ما ينتجه من محاصيل زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي إذا كانت مساحة أرضه صغيرة، أما إذا كان يزرع الأراضي الكبيرة فقد يعاني من قلة الأيادي العاملة وصعوبة نقل إنتاجه وتسويقه إلى المدينة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الريفية

تعتبر التنمية الريفية مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءا متكاملا في الدولة ومساعدتها في تحقيق التنمية الوطنية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الريفية

لقد تعددت المفاهيم حول التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرون بها لهذا المفهوم، حيث اختلفت التعاريف المقدمة من منظمة إلى أخرى ونتناول بعضا منها فيما يلي:

تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها "إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق". (حماس و اسماعيل، 2023، صفحة 03)

تعريف منظمة الاسكوا:

تعرفها بأنها "عبارة عن عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع الريفي ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة للمجتمع".(وليد و الكريم، 2018/2017، صفحة 06)

كما عرفت التنمية الريفية على أنها: مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لأحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المسيرة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير، وتشكل التنمية الريفية مسلسلا شموليا مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. (زهرة و توفيق، 2015، صفحة 11)

الفرع الثاني: خصائص التنمية الريفية

تتمثل خصائص التنمية الريفية في مجموعة من العناصر نذكر منها: (فاطمة، 2013، صفحة 188)

- تقوم التنمية الريفية باستهداف سكان الأرياف بصفة أساسية.
- تعتمد التنمية الريفية على مبدأ التوجيه والإرشاد في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفيين.

- تتسم التنمية الريفية بالشمول، كما تعتمد على أسلوب لامركزية القرار، أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع القروي المعنيين ببرامجها.
- التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها، أي الفلاحين والمنتخبين ومتخذي القرار السياسي والسكان المحليين.
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة.
- تسعى إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لسكان الأرياف.
- اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للجميع.

الفرع الثالث: أنواع التنمية الريفية

هناك نوعين من التنمية الريفية وهي كما يلي: (نشادي، 2023، صفحة 13)

01/التنمية الريفية الشاملة: تتمثل في التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

02/التنمية الريفية المتكاملة: فهي مجموعة الجهود التنموية التي تهدف الى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية، ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية الريفية

إنطلاقا من مختلف التعاريف التي قدمت للتنمية الريفية حددت أبعادها في أربع عناصر أساسية وهي: (معزوز، 2021، صفحة 63)

_ البعد الاقتصادي: الذي تقترن به الجهود التي تسعى لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الريفية في هذا البعد الأساس الذي ترتبط به باقي الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

_ البعد الاجتماعي: هدفه يتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والمدينة والتركيز على مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.

_ البعد البيئي: الذي يهدف إلى تحقيق تنمية ريفية تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطاءها من مصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

_ بعد التنمية البشرية: والذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعلم وبرامج لتدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق التنمية الريفية وتجسيد مختلف أبعادها تبنت سلسلة من الإستراتيجيات والبرامج التي تعددت أهدافها وتباينت نتائجها، من أهمها إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي بمخططيه الأول (2009-2014) والثاني(2014-2019).

الشكل رقم (01): شكل توضيحي لأبعاد التنمية الريفية

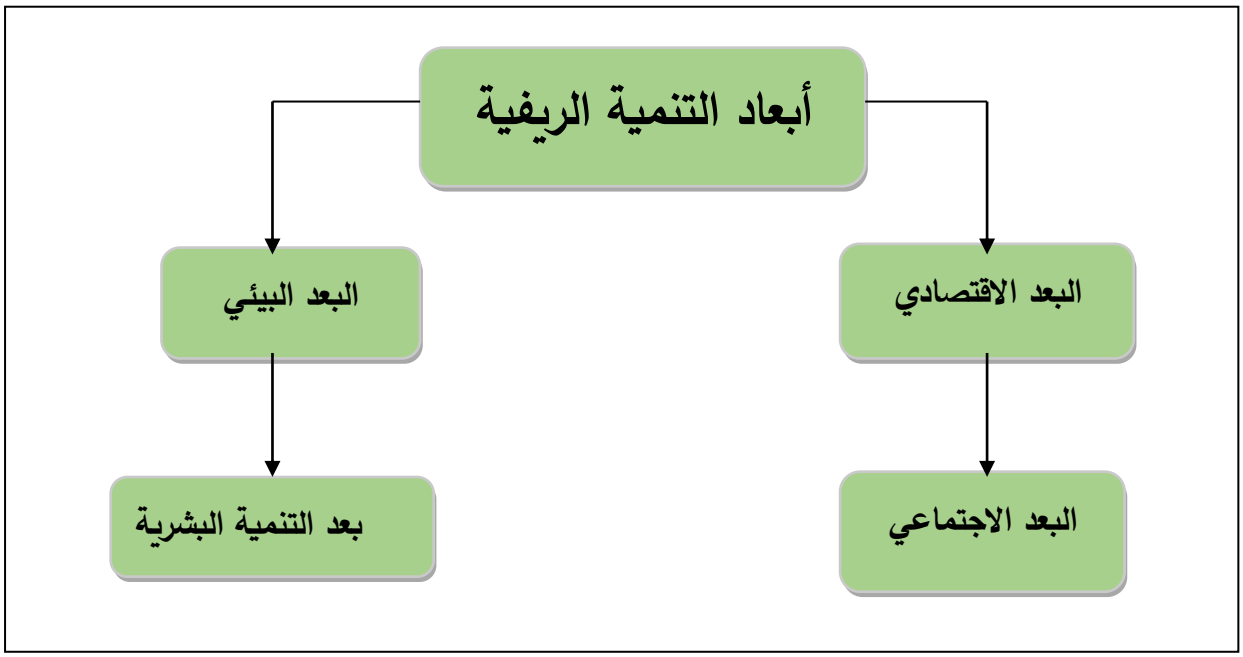

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات الواردة أعلاه.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التنمية الريفية

التنمية الريفية عبارة عن عملية شاملة تسعى الى زيادة جاذبية الحياة بالأرياف، كما أنها استراتيجية للتغلب على الفقر وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية، مما جعلها تتميز بأهمية كبيرة وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الى دفع العمل بالأرياف والاستقرار بها.

الفرع الأول: أهمية التنمية الريفية

تعتمد التنمية الريفية على التكامل والترابط بين مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأن كل جزء منها مهم للآخر، وهذه الأجزاء تتفاعل مع بعضها لتكون الكل مما جعلها تتميز بأهمية بالغة نذكر أهمها في النقاط التالية: (فريدة، 2018، الصفحات 248-249)

- ارتفاع نسبة سكان الريف.
- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الاحتياجات المحلية.
- انخفاض العائد من الزراعة عنه في الصناعة.
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنه في المدن سواء من ناحية: التعليم-الصحة-الإسكان...الخ.
- استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية للمدينة.

- نجاح سكان المدن في اجتناب كل أنواع الاستثمارات على حساب أهل القرى لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الريفية

تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا لإنعاش المناطق الريفية، وذلك من خلال دعم النشاطات الاقتصادية للمجموعة الريفية إذ يمكن تقسيم أهدافها إلى أهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية نذكر منها: (زهرة و توفيق، 2015، صفحة 13)

الأهداف الاجتماعية للتنمية الريفية:

- تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وجميع مجالات الحياة.
- الحد من الهجرة الريفية.
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة وتعليم ورفاهية.
- إنعاش المناطق الريفية لاسيما الأكثر حرمانا.
- توفير الاستقرار لسكان هذه المناطق.

الأهداف الاقتصادية للتنمية الريفية:

- خلق مناصب الشغل والعمل.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر والعائلات الريفية.
- المساهمة في الدخل المحلي والقومي والوطني من خلال زيادة الإنتاجية للعمل.
- ترقية النشاطات الجديدة والتسيير الدائم للموارد الطبيعية.
- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعة، الغابات، الرعي) وكذا لترقية الحرف الريفية والتقليدية.

الأهداف الثقافية للتنمية الريفية:

- رفع درجة التقدم في جميع جوانب الحياة.
- مكافحة الأمية ونشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها.

كما أن هناك أهداف أخرى للتنمية الريفية تتمثل في: (الحق أ.، 2018، صفحة 115)

- تثبيت السكان ومكافحة النزوح الريفي، بخلق فرص العمل وتحسين خدمات التعليم والصحة، النقل والمواصلات، الماء والكهرباء والسكن، التهيئة القروية والجبلية.
- تنمية الموارد البشرية وتثمين الكفاءات والخبرات للريف.
- حماية البيئة الطبيعية والتنوع الايكولوجي للريف.
- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

المبحث الثاني: آليات تفعيل التنمية الريفية

يعتمد نجاح التنمية الريفية في تحقيق أهدافها على وجود مجموعة من الأسس الرئيسية ولابد من إتباع وسائل لتفعيلها وهذا من أجل نجاحها في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: أسس التنمية الريفية ووسائل تفعيلها

الفرع الأول: أسس التنمية الريفية

يعتمد نجاح التنمية الريفية في تحقيق أهدافها على وجود مجموعة من الأسس الرئيسية وهي: (الشمايلية، 2020).

1/الاهتمام الكامل بالتعليم والصحة: خصوصا الأطفال ويساهم ذلك في القضاء على سوء التغذية،والتقليل من نسبة انتشار الأمراض، مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي.

02/مراقبة توزيع الدخل: وذلك بطريقة عادلة بين كافة الأفراد العاملين في المجتمع الريفي.

03/تعزيز مشاركة سكان الريف في اتخاذ القرارات السياسية: من خلال وجود تمثيل سياسي لهم في البرلمان.

04/تطبيق مجموعة من الدراسات: والتي تعتمد على الزيارات الميدانية، والقوائم الإحصائية التي توفر معلومات دقيقة حول أعداد السكان ونسبة العمالة والبطالة ونسبة التعليم وغيرها من النسب التي تعكس طبيعة الحياة في الريف.

05/ التطور في الإنتاج الفلاحي: والذي يساهم في رفع نسبة الحصة الخاصة بالريف ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وينعكس ذلك إيجابا على السكان مما يؤدي الى زيادة الدخل العام في الريف.

وتقوم التنمية الريفية على مجموعة من الأسس نذكر منها: (علي و عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية، 2017/2016، الصفحات 228-229)

_ ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية فهي التي تحركهم باعتبارها مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع.

_ تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية وتهدف التنمية الريفية إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسئولين وأفراد المجتمع الريفي.

_ النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع.

_ يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي.

_ العمل على توظيف إمكانيات الريف واستغلال قدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية توظيف عقلاني وسليم دون المساس بالبيئة.

الفرع الثاني: وسائل تفعيل التنمية الريفية

من وسائل تفعيل التنمية الريفية نذكر ما يلي: (الشمايلية، 2020)

- **تعيين هيئة إدارية من سكان الريف:** والتي تعمل على إدارة الشؤون المحلية والعامة في المجتمع الريفي، ومن بين هذه الهيئات الإدارية مجلس البلدية والمختار.
- **تخصيص منحة مالية تمويلية للريف:** تساهم في دعم اقتصاده وتنميته في كافة المجالات العامة.
- **العمل على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف:** التي تهتم بمتابعة مجالات محددة في مجتمع الريف، مثل:
- **توجيه السياسات الحكومية للاهتمام بالتنمية الريفية:** من خلال تقديم الدعم الكامل من أجل نجاحها في تحقيق أهدافها الفلاحية التي توفر الدعم للفلاحين.
- **دعم الهيئات الخاصة والدولية:** من خلال تأسيس فروع لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير خدمات لسكان الريف مثل: الملاعب، المكتبات العامة...الخ.

المطلب الثاني: مشكلات التنمية الريفية

توجد العديد من المشكلات التي تواجه التنمية للقيام بدورها في تنمية القطاع الفلاحي إذ يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى مشكلات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وصحية ونوضحها أكثر في مايلي: (بوعنان و بوقطة، 2023/2022، صفحة 32/31).

1/ المشكلات الاقتصادية:

- **قلة الدخل:** أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة دخل الفلاح وعدم توفر مجالات أخرى للكسب غير الزراعة.
- **أثر البناء الإقطاعي في الريف:** والذي أدى إلى تفتت الملكية التي بحوزتها الفلاح الصغير وصغر المساحات التي يزرعها.
- **ندرة في رأس المال:** فرأس المال الذي يمتلكه الفلاح يتكون من الأرض والأدوات والمواشي.
- **ضعف الإنتاج:** وقد أدى ذلك إلى التمسك بإتباع طرائق الزراعة القديمة واستعمال آلات وأدوات بدائية.
- **الاعتماد على محاصيل معينة:** فالاعتماد على محصول واحد خاصة إذا كان من المحاصيل التصديرية يجعل المنتج تحت رحمة المنافسة وتتأثر المحاصيل بالأسعار العالمية.
- **فرص الأعمال المحدودة ونقص الحرف:** ويعود ذلك لتزايد السكان بسرعة أكبر من زيادة الموارد للإنتاج.
- **قلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية:** ويرجع ذلك إلى نقص التخطيط لإنتاج الصناعات، مع حاجة الأسواق وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات.
- **2/ المشكلات الاجتماعيةَ:**
- التقاليد والعادات التي تحد من التطور وتعتبر معوقا للتنمية.
- سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام التأثير المتبادل بين الأفراد.

- سوء فهم تعاليم الدين خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة وعدم الإقبال على وسائله أو مقاومتها.
- التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والتغير في مجالات الحياة المختلفة.
- فقدان الريف لعناصر تجديده كنتيجة حتمية للهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة نقص وسائل الترفيه ومنه عدم الاستفادة الايجابية من وقت الفراغ.

3/المشكلات الثقافية:

- الجهل وانتشار الأمية التي تمنع وصول المعرفة والثقافة للريفيين.
- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله.
- عدم معرفة الطريق الصحيح لأداء الأعمال المختلفة.
- عدم معرفة دور المؤسسات الموجودة في القرية وإمكانياتها وخدماتها وإمكانياتها للحصول على الفائدة المنشودة.
- عدم ملائمة المناهج الدراسية.
- هجرة المتعلمين والمتعلمات من المدارس بعد أن أصبحوا غير قانعين بحياة الريف.
- قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية نسبيا إذا ما قورنت بما هو متاح في المدينة.

4/ المشكلات الصحية:

يعاني المجتمع الريفي من مشكلات الماء والصرف الصحي والسكن غير صحي الذي يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض عن طريق البرك والمستنقعات الملوثة كالتيفويد والملاريا وغيرها وكذلك انتشار الحشرات الناقلة للأمراض وكثرة المساكن المفتقرة للتهوية والممتلئة بالدخان الناتج عن الأقران المنزلية مما يؤدي لأمراض سوء التهوية مثل السل وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها.

حيث يجهل الريفيون هذه الأمراض وطرق الوقاية منها ويقل الوعي الصحي بين الفلاحين حيث يلجؤون إلى طرق العلاج البدائية ولا يتوجهون للطبيب عند الشعور بالمرض كما تقل الخدمات الصحية للريف مقارنة بما هو مقدم للمدينة في نفس المجال.

5/ المشكلات العمرانية:

- عدم وجود تخطيط على القرية ومساكنها وتوزيعها ومرافقها وانتشارا عشوائيا.
- ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعيق حركة السير والنقل داخل القرية.
- تلاصق المنازل ووجود حظائر بداخلها.
- الافتقار لمياه الشرب النقية ومياه إطفاء الحرائق.
- عدم توفر الكهرباء سواء بالطرق أو المساكن.

المطلب الثالث: طرق الحد من مشكلات التنمية الريفية

للحد من المشكلات التي تواجه التنمية الريفية نلجأ إلى مجموعة من الحلول وهذا بالاهتمام بمجموعة من الجوانب نذكر أهمها: (علي و عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية، 2017/2016، صفحة 47/45)

1/علاج المشكلات الاقتصادية:

من أجل علاج هذه المشكلات يجب الاهتمام بالنواحي التالية:

- تخطيط السياسة الزراعية ووضع خطة سليمة للإنتاج تمكن من توفر المحاصيل والمنتجات في الميعاد المناسب وبالكميات المطلوبة.
- نشر الجمعيات التعاونية ودعم إمكانياتها حتى تستطيع القيام بدورها في توفير البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية وكذا القيام بعمليات تسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض.
- تحسين الإنتاج الزراعي بمساعدة الدراسة العلمية لأنواع التربة وإمدادها باحتياجاتها من المياه والأسمدة بالكميات المناسبة لكل محصول.
- توفير إنتاج البذور المحسنة التي تعطي محصولا أكبر أو صنفا أجود.
- زراعة المحاصيل اللازمة لزيادة الإنتاج الحيواني.

2/ علاج المشكلات الاجتماعية:

ولعلاجها يجب الاهتمام بالجوانب التالية:

- التوعية الاجتماعية ونشر التقاليد الحميدة ومناهضة العادات السلبية بما يقابلها من العادات المرغوبة ونشر الاتجاهات السلبية التي تحث على العمل البناء.
- الإرشاد الديني وتوضيح رأي الدين الصحيح في المسائل الاجتماعية ونظر أراء العلماء المتطورة في تفسير أحكامه.
- دراسة المشكلات الاجتماعية بالتمعن الذي يضمن الوصول إلى دوافعها ومصوغاتها وعلاجها على أيدي اختصاصيين.
- إشراك القادة المحليين في حل مشكلات مجتمعهم وموالاتهم بالتدريب والتشجيع والمساعدة.
- حث أكبر عدد من القرويين على الاشتراك في العمل والإسهام في المشروعات المختلفة التي تعود عليهم بالنفع.
- نشر الأندية الريفية والساحات الرياضية.
- الاهتمام بتشجيع المرأة الريفية على المشاركة الايجابية في النهوض بمجتمعنا.

3/علاج المشكلات الثقافية:

ويتطلب الاهتمام بالجوانب التالية:

- العناية الاهتمام بتعليم الكبار ومحو أميتهم وتشجيع فتح محو أمية ومتابعة الملتحقين بها.
- بنشر المكتبات العامة وتزويدها بما يناسب ثقافة الريفيين.
- العناية بالإذاعات والبرامج الموجهة للريفيين في الإذاعة والتلفزيون.

- الاهتمام بالنشرات والمجلات والصحف المحلية التي تتناول ما يهم الريفيين.
- الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية وإتاحة الفرصة أمامها للتزود بالعلم.
- **4/ علاج المشكلات الصحية:**

وذلك عن طريق:

- القضاء على مصادر انتشار الأمراض.
- حفظ وتخزين السماد بطريقة تمنع تولد الذباب والحشرات.
- القيام بالتخلص من الفضلات وجثث الحيوانات بصورة سليمة تمنع انتشار الأمراض.
- تنظيم حملات للدعاية الصحية ونشر الوعي بأنواع الأمراض المختلفة وكيفية الوقاية منها.
- توفير الخدمات الصحية الضرورية للقرية ووسائل العلاج والتحصين ضد الأمراض.
- **5/ علاج المشكلات العمرانية:**

وذلك عن طريق:

- إعادة تخطيط وبناء القرية سواء في موقعها الأصلي أو في ارض أخرى مجاورة.
- توفير الكهرباء لإضاءة الطرقات وما يتبعها من توفير الوسائل المنزلية وكذا القوى المحركة للآلات الزراعية والصناعية.
- دراسة الموقع الحالي للقرية والتوجيه لقيام المنشآت وتشجيع البناء في الاتجاه المناسب.
- إنشاء الطرق اللازمة لربط القرية ببعضها البعض وبالمركز الإداري.
- توفر وسائل المواصلات المنتظمة وإنشاء المحطات في نقاط ثابتة.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الريفية

تتطلب عملية تنمية المجتمع الريفي مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية التي تناولها معظم المنظرين قي التنمية الريفية، ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي: (الحق ف.، 2018، صفحة 115)

_ بناء الأقاليم الريفية: في إطار مناطقها الجغرافية مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة، وفقا لحاجات المجتمع، تضمن وزنا خاصا لكل إقليم.

_ الارتقاء بمستوى المنظمات الريفية: حيث ينبغي أن يكون في متناول كل فلاح ومزارع الحصول على قروض ميسرة ومستلزمات الإنتاج ذات التكنولوجيا الحديثة وبرامج تسويق محاصيلهم، وإيجاد المناخ التنموي الملائم وتهيئة جميع الظروف المحلية.

_ هذا بالإضافة إلى توفير التمويل الكافي والمستمر للمشاريع التنموية الريفية، والدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الشباب والمرأة الريفية ومحاربة الفساد والمحسوبية، والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والتأكيد على مشاركة أفراد المجتمع الريفي في كل مراحل وعمليات التنمية القروية والريفية.

كما ترى منظمة الأغذية والزراعة أن التقدم في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب العمل في ثلاث مجالات رئيسية: (بومدين، الصفحات 39-40)

_ بناء القدرات وتعزيز المؤسسات: يقصد به الحصول على التعليم الأساسي، والمعارف الفنية والبيئية والاقتصادية، وتبادل المعلومات والخبرات، غير أن الكثير من المعلومات غير متاحة بالنسبة للمزارعين ويصعب الحصول عليها، حيث تقول منظمة الأغذية والزراعة إن بناء القدرات قد تكون له فائدة كبيرة ما لم تتوافر المؤسسات الفعالة التي تتيح استخدام هذه القدرات، ففي الوقت الذي تشاركت فيه الحكومات والوكالات العامة في شراكات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تزال الإبعاد المؤسسية والإدارية والتشريعية لهذه الشراكات الجديدة بحاجة إلى تعزيز.

كما تحتاج المنظمات غير الحكومية والوكالات العامة بصورة مستقلة إلى صكوك قانونية وأدوات إدارة العمل، حيث أن في داخل الحكومات ذاتها فإن الوزارات والأجهزة التي تتعامل مع الزراعة والصحة والتعليم والبيئة وغيرها تحتاج للدخول في اتفاقيات تعاونية جديدة لتعزيز التنمية الريفية.

_ تعبئة الاستثمارات: إن انخفاض الاستثمارات من القطاع العام للزراعة أدى لحدوث اقتطاعات مثيرة للقلق في تدفق المساعدات الإنمائية على القطاع، والمطلوب هو إستراتيجية للاستثمار تحقق أقصى قدر من المنافع من خلال توجيه الموارد الحكومية المحدودة إلى المنافع العامة، وقد تظهر كذلك فرص وآليات أخرى مثل صندوق البيئة العالمي والتجارة بالكربون لتوفير الأموال الأزمة لاستثمارات القطاع العام بالنشاطات ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

_ استحداث التكنولوجيا التي تزيد الإنتاجية وتحافظ على الموارد الطبيعية: إن احتياجات المزارعين الفقراء من التكنلوجيا، وجهود البحث الازمة لتدعيمها هائلة الا أن الطلب الفعال عليها منخفض جدا، فالفقراء لا يستطيعون تحمل تكاليفها والمطلوب هو زيادة تمويل القطاع العام للبحوث والإرشاد في المجال الزراعي عن طريق شراكة مع القطاع الخاص وتشمل خطة البحوث المحتملة وضع ونشر نظم النتاج التي تحد من استنزاف الاراضي والمياه والموارد البيولوجية الناجمة عن التكثيف الزراعي والتكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، مع عدم تجاهل المنافع التي قد تقدمها تكنولوجيا التحوير الوراثي في المستقبل.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الريفية

لتحقيق التنمية الريفية لابد من التوفيق بين 3 عناصر أساسية وهي النمو الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي والبنية التحتية ونحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم مؤشرات التنمية الريفية في الجزائر.

المطلب الأول: المؤشرات الاجتماعية

تهتم التنمية الريفية بتحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية وتحسين المستوى الاجتماعي من النواحي الصحية والتعليمية والثقافية ويمكن إبراز أهم مؤشرات التنمية الريفية في: (سوالمية، 2022، الصفحات 74-75).

أولا: الضبط الاجتماعي وسكان الريف:

1/**الضبط الإجتماعي:** وهو ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع ويتميز بنوعين:

–**ضبط داخلي:** يقصد به رقابة الفرد على سلوكه وتصرفاته بنفسه وهذا يعتمد على الضمير بشكل أساسي.

–**ضبط خارجي:** وهو أما ضبط اجتماعي غير رسمي أي رقابة الأصدقاء والأسرة أو ضبط اجتماعي كما في حالة رقابة الهيئات الرسمية الحكومية.

أما الضبط الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية من النوع الداخلي الذي يقوي التدين الشديد في هذه المجتمعات، ثم يأتي الضبط غير الرسمي وذلك لأن المجتمعات الريفية تنتشر بينهم علاقات الوجه لوجه، والواقع أن أساليب الضبط الاجتماعي الغير رسمي هذا أكثر كفاءة ومقدرة في الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية بالإضافة لأنها غير مكلفة من الناحية المالية عكس الضبط الرسمي.

02/ **سكان الريف:** حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية fao بأن 60_70% شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية، ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى أن عدد سكان الريف في تزايد، ففي هذه المناطق ترتفع معدلات المواليد مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة، اذ أن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين 75_85% من سكان الريف. (بوكدرون، صفحة 250)

ثانيا: العرف: هو عبارة عن أفكار ومعتقدات وآراء تنشأ في جو الجماعة وتمثل مقدسات الجماعة، ويختلف العرف عن العادات والتقاليد في ارتباطهم بالناحية العقائدية والعقلية أما العادات فهي عبارة عن أفعال وأعمال في معظمها، كما يخضع العرف للتطور غير أن تطوره بطيء وفي حدود ضيقة.

ثالثا: العادات والتقاليد والقيم:

01/العادات والتقاليد: هي أمور مقدسة يضعها الفلاح في مركز هام في حياته ولذلك ولهذه العادات والتقاليد حكم القوانين في المجتمعات الحضرية.

02/القيم: القيم في المجتمعات الريفية تتمثل في ارتباطهم الوثيق بالأرض الى درجة القداسة لأنها تمثل بالنسبة لهم الحياة، كما أنهم تمسهم في العرض وهو جانب جد مهم وتقاس قيمة العائلة الريفية على قدر ما تملك من أراضي وأولاد خاصة منهم الذكور الذين يعدون قوة اجتماعية وانتاجية.

رابعا: الصحة الريفية والتعليم:

01/ الصحة الريفية: هي تخصص في الصحة والرعاية الصحية المقدمة في البيئة الريفية،حيث تهدف الى تقديم الرعاية الصحية والعلاج الطبي لسكان الريف، السيطرة على أغلب الأمراض السارية والمتوطنة، أن

تقدم الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، تقديم الرعاية الصحية المدرسية، نشر الوعي الصحي بين سكان الريف، تطوير المستوى البيئي في الريف، بالإضافة الى تطوير المستوى الغذائي في الريف. (راضي)

02/التعليم: يشكل التعليم محور التربية والسبيل الأعظم لتحقيقها، كما يعتبر عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكلفة الدولة وهو الزامي في مرحلة التعليم الابتدائي فالوضع التعليمي للفرد الذي يبلغ 12 سنة فأكثر في المناطق الحضرية لكلا الجنسين أعلى من المناطق الريفية وخاصة في التعليم الجماعي و الثانوي والفجوة بينهما واسعة، بينما في التعليم الابتدائي تتقلص الفجوة، أما نسبة الأمية فتظهر في الريف أوسع من الحضر ولكلا الجنسين. (Blogger، 2016)

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية:

بالإضافة الى تحسين الأحوال الاجتماعية تهتم التنمية الريفية كذلك بتحسين الأحوال الاقتصادية وتحسين المستوى الاقتصادي للوطن من خلال العمل والبطالة ونبرز أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية الريفية في النقاط التالية:

01/انتاج زراعي: يعرف على أنه كل انتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، ومنشئ في أنظمة بيئية من صنع الانسان، وهناك مجموعة محددة من الأنشطة الانتاجية التي تحصر الانتاج الزراعي منها: انتاج الأرز، وزراعة القمح، وتربية المواشي، لكن النظرة الشمولية له تري بأن البشر مهندسون بيئيون يخرقون المواطن الارضية بأساليب شتى، حيث يحدثون تغييرات محلية عن طريق الأعمال البشرية مثل ازالة الغطاء النباتي، أو حراثة الأرض، وبالتالي فان النتاج الزراعي هو مجموعة من الأنشطة التي يتم انتاجها، وبيعها لأغراض تجارية. (الجازي، 2018)

02/الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي: يعتبر حساب الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي من المؤشرات الهامة لقياس حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي في مجال دعم المنتجين ودعم الخدمات العامة ودعم التنمية الريفية واستصلاح الأراضي وكذا تنمية المناطق الصحراوية والهضاب العليا والسهوب، وانشاء البنى التحتية كما يمكن حساب هذا المؤشر من أجل اظهار التقدم الذي وصلت اليه الدولة في مجال اصلاح السياسة الزراعية. (محمد، 2011–2012، صفحة 169)

03/مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات: تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية اذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل صادرات الجزائر من الانتاج الزراعي في (الخمور، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت). (محمد، 2011–2012، صفحة 40)

04/الأمن الغذائي: يمكن تعريفه على أنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات الازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية، وباعتبار القطاع الزراعي المنتج الأساسي للغذاء واذا كان هذا القطاع يمارس في أغلب الحالات من طرف سكان الريف (حليمة، 2021-2022، صفحة 08)، فان الآمال تعلق عليهم من أجل النهوض بقطاع الفلاحة، وعليه فان مشكلة تخلف الريف تمثل احدى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الريفية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي يطال الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. (فاطمة، 2013)

المطلب الثالث: مؤشرات متعلقة بالبنية التحتية

من أجل تحسين البنية التحتية تقوم التنمية الريفية بالاهتمام باستصلاح الأراضي وسوف نبرز هذه المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية فيمايلي:

01/استصلاح الأراضي: هي عبارة عن عملية تحويل أرض جرداء الى أرض صالحة للزراعة (استصلاح الأراضي)، تهدف الى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي،الإستغلال الأمثل للأراضي الهامشية للدولة عن طريق الامتياز، لامركزية في تحقيق التنمية الريفية، ادماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الاقليم، التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية، مكافحة الانحراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب (محمد، 2011-2012، صفحة 152).

02/التصحر: عبارة عن ظاهرة تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل متنوعة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية (مكافحة التصحر وتعزيز ادارة الأراضي على نحو مستدام، 2019)،

وقد تم فتح صندوق لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وهو مؤهل لتقديم اعانات نذكر منها: (محمد، 2011-2012، صفحة 151)

- الاعانات الموجهة لمكافحة التصحر.
- الاعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية.
- الاعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات.
- اعانات لاقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج، انشاء وحدات تحويل حليب النعاج الى جبن مزرعة.
- اعانات موجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.

الشكل رقم(02): شكل توضيحي لمؤشرات التنمية الريفية.

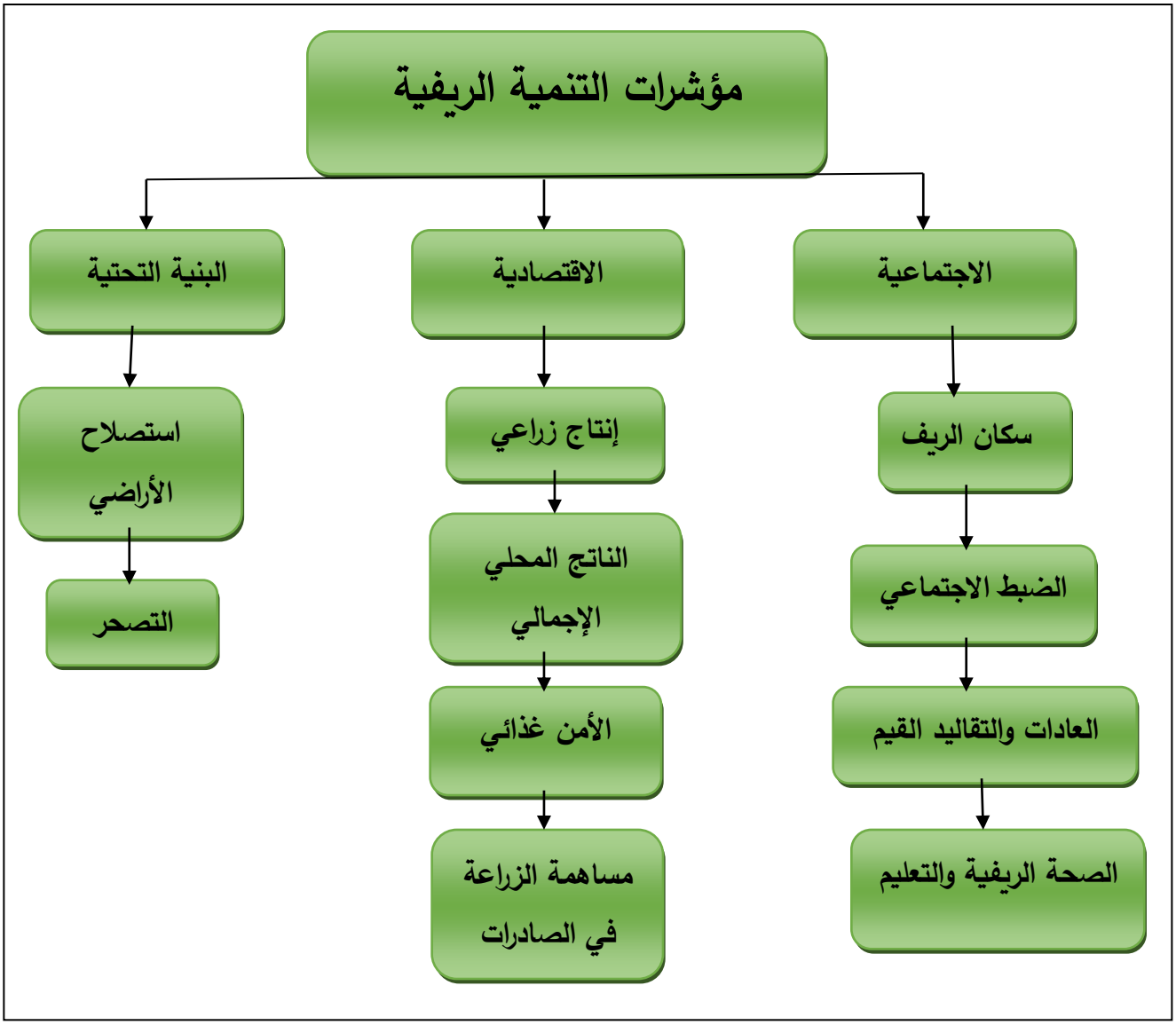

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات أعلاه.

خلاصة الفصل

إن ما ينبغي التأكيد عليه في نهاية هذا الفصل هو أن التنمية الريفية هي عملية تطوير المجتمع الريفي وتحسين مستوى معيشة السكان، وذلك من خلال إستراتيجية تنموية تهدف إلى محاربة البطالة ومكافحة الفقر في المجتمعات الريفية وتحقيق الاستثمار الفعال وتثبيت السكان في هذه المناطق، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد التي تزخر بها هذه المناطق خاصة المتعلقة بالجانب الفلاحي والزراعي وهي مجالات حيوية تؤمن للدولة احتياجاتها الأساسية وتحقق لها الأمن الغذائي الذي تسعى إليه كل الدول، وقد حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بموضوع التنمية الريفية من خلال تبيان المفاهيم الأساسية لها مع التطرق إلى أساسيات وعموميات حول التنمية الريفية.

الفصل الثاني: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يعد التمويل الفلاحي من بين أهم القضايا المطروحة على مستوى القطاع الفلاحي، وترجع هذه الأهمية إلى كونه المحرك الرئيسي لكل العمليات الفلاحية. وقصد توفير التمويل اللازم لهذا الأخير قامت الجزائر بوضع برامج تنموية طموحة تسعى من خلالها للنهوض بالفلاحة عبر تذليل مختلف العقبات التي تواجهها وبخاصة إشكالية التمويل عبر تنويع مصادر التمويل من خلال التمويل البنكي والتمويل عبر الصناديق. ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على فحوى برامج تمويل الفلاحي في الجزائر وتقييم أثرها عبر الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الفلاحية والريفية، وقصد الإلمام بموضوع هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول:عموميات حول التمويل الفلاحي.

المبحث الثاني: برامج تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر .

المبحث الثالث: أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر

المبحث الأول:الإطار النظري للتمويل الفلاحي

يمثل التمويل الآلية التنفيذية التي تكفل الحصول على النقدية اللازمة والأساسية لتمويل الاستثمارات التي تسعى إلى تحديد المزيج التمويلي الأمثل بغرض زيادة الإنتاجية أو تحقيق أهداف المؤسسات على المدى القصير والمتوسط والطويل، باعتبار التمويل الفلاحي نوع من أنواع التمويل الموجه للقطاع الفلاحي بمختلف المجالات التي يحتويها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

قبل التطرق إلى تعريف التمويل الفلاحي نشير إلى تعريف التمويل والذي يتمثل في توفير الأموال اللازمة من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج، ويعد التمويل الفلاحي أحد أهم أنواع التمويل، وسنوضحه أكثر في هذا المطلب من خلال تعريفه ومصادره.

الفرع الأول: تعريف التمويل الفلاحي

يعرف التمويل الفلاحي على أنه: "الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث عن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستخدام فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة ". (زغلامي و بوطورة، 2020، صفحة 53)

ويمكن تعريف التمويل الفلاحي كذلك على أنه: عامل أساسي من العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، حيث أن عملية توفير المال اللازم للمستثمر هو أحد العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية. (عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، 2020، صفحة 452)

ومنه نستنتج أن التمويل الفلاحي هو مجموع الأموال التي يتحصل عليها الفلاحون لتحسين مستوى معيشتهم بالإضافة إلى استصلاح الأراضي وذلك من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الريفية والفلاحية.

الفرع الثاني:مصادر التمويل الفلاحي

يتنوع التمويل الفلاحي حسب الجهة التي تمنحه، إذ يمكن تقسيم أنواع التمويل الفلاحي إلى ثلاث أنواع ونذكرها كالتالي: (الواعر، 2019/2018، صفحة 29)

أولا: التمويل الذاتي

ويقصد به إمكانية المستثمرة الفلاحية تمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية دون الاعتماد على المصادر الخارجية ومن بين هذه المصادر نذكر:

_الميراث: غالبا ما يحصل الفلاح على المزرعة ورأسمالها عن طريق الوراثة، فنظام الوراثة يجبر نقل رؤوس الأموال التابعة للمالك لورثته، فيعنى الوريث بالاستثمار فيها، ويعزى لعدم جدارة الميراث في تمويل النشاط الفلاحي حيث أنه عادة ما يكون هناك عدة ورثة مما يؤدي في الغالب لنشوب نزاع حوله وبالتالي جموده.

_الادخار: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، حيث أنه يمثل الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك بل يضاف إلى رأس المال المستثمر.

ثانيا: المصادر الخارجية

تختلف وتتعدد المصادر الخارجية لتمويل القطاع الفلاحي مقارنة مع المصادر الذاتية وتتمثل أهم هذه المصادر في:

1/ المصادر التقليدية: تقوم هذه المصادر بمنح القروض بأشكال مختلفة وبضمانات متعددة ومن بين هذه المصادر:

- **قروض التعاونيات الفلاحية:** هي عبارة عن إقراض فلاحي يتم في ظل نظام تعاوني، يقوم الأعضاء التعاونيون فيه بمهمة توفير الأموال وتبادله بينهم.

- **القروض الحكومية:** تقوم الحكومات بمنح القروض الأزمة إلى الفلاحين، والحكومة لديها الإمكانيات الواسعة للقيام بالإقراض، وعادة ما تكون هذه القروض مدعمة وموجهة لصغار الفلاحين.

- **البنوك التجارية وشركات التأمين:** تعد البنوك من أهم مصادر تمويل القطاع الفلاحي وذلك لضخامة إمكانياتها المادية، كما تتعدد لديها أشكال القروض مما يسمح للفلاحين بالحصول على التمويل اللازم في النشاط الفلاحي.

2/ المصادر الحديثة: هي عبارة عن مؤسسات تساهم في تمويل الاقتصاد بسبب قصور المصادر التقليدية عن تلبية الاحتياجات المالية لمختلف المشاريع الاستثمارية، من بين هذه المصادر نذكرما يلي:

_ رأس المال المخاطر: هو عبارة عن استثمار مرفق بدرجة عالية من المخاطر يقوم من خلاله المستثمرين بدعم المقاولين بالتمويل اللازم والمهارات الإدارية لاستغلال الفرص المتاحة في السوق.

_ قرض الإيجار: هي عملية يقوم من خلالها المؤجر بعقد اتفاق مع المستأجر يسمى عقد التوريد من طرف ثالث هو المورد من أجل حيازة أصل يحتاجه المستأجر لممارسة أعماله وهذا ما يمكن تلخيصه تحت ما يسمى بعقد قرض الإيجار.

_ التمويل التشاركي: هو ذلك التمويل الذي يربط بين النظام الاقتصادي والنظام المالي فيكون الممول وصاحب المشروع شريكين في نتائج المشروع وتنقسم نتائج العملية الاقتصادية بينهم حسب الاتفاق وحسب مساهمة كل منهم في عملية التمويل

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، مما جعله يتميز بأهمية بالغة ويسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتنوع وتختلف حسب طبيعة النشاط الموجه له.

الفرع الأول: أهمية التمويل الفلاحي

يلعب التمويل الفلاحي دورا مرموقا في تنمية الأنشطة الاقتصادية باعتبار الفلاحة المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان، ففي الوقت الحالي لابد من دمج المدينة والريف معا لما لهما من أهمية في التنمية الاقتصادية، والتنمية الفلاحية والريفية.

وتكمن أهمية التمويل الفلاحي فيما يلي: (مريم و سارة، 2017/2016، صفحة 12_13)

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات(الإنتاج).
- زيادة الكفاءة: يمكن للتمويل أن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة: قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.
- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراءها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء إلى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستخدام القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

الفرع الثاني:أهداف التمويل الفلاحي

إن أهداف التمويل الفلاحي تتنوع وتختلف وذلك بحسب الحالة التي يتطلبها النشاط الفلاحي، والتمويل يعمل بالضرورة على توفير الأموال اللازمة للفلاح والمستثمر الفلاحي واستبعاد التمويل يؤدي لحدوث عجز لإنجاح تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة من بينها الجزائر.

ومنه يسعى التمويل الفلاحي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: (عائشة، نظام التمويل الفلاحي، 2020، صفحة 457)

- زيادة تكوين رأسمال في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة.
- المحافظة على حجم الإنتاج الزراعي الملائم.
- الاستفادة من وفرات الحجم للإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.

كما يساعد التمويل الفلاحي في زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة وكذلك المتعلقة بالتكنولوجيا وأخرى متعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المنتظرة وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف وإتاحة التملك ضمن فترة يكون فيها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثالث: مشاكل التمويل الفلاحي وشروط نجاحه

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه التمويل الفلاحي لذلك حاولت الحكومة إيجاد حلول لإنجاح سياسة التمويل الفلاحي وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مشاكل التمويل الفلاحي

من المشاكل التي تواجه التمويل الفلاحي ما يلي: (الواعر، 2019/2018، الصفحات 36-37)

أولا: مشاكل تتعلق بطبيعة النشاط: حيث أن الإنتاج الفلاحي تكون معدلات خطورته مرتفعة مقارنة بالعوامل الاقتصادية الأخرى، وذلك راجع للعديد من العوامل إذ أن الفلاحة تتميز بالتعرض للأمراض والأوبئة والتأثر بالظروف الطبيعية والعوامل الجوية، بالإضافة كون الفلاحة تتميز بموسمية الإنتاج وما يتبع ذلك المنتج من تقلبات أسعار المنتجات الفلاحية مما يعرضه لتقلبات شديدة تؤدي لخسارة كبيرة وهذا ما يجعل من المؤسسات المالية تقلل من التمويل الموجه للأنشطة عن تمويله.

ثانيا: عوامل تتعلق بالفرد(الفلاح): يعد صغار الفلاحين أحد مشاكل التمويل وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها: ضعف الوعي البنكي والاستثماري لدى الفلاحين، كما ينشط الفلاحون في مناطق ريفية بعيدة عن المدن في حين تتركز مقرات المؤسسات المالية في المدن مما يؤدي لخلق فجوة بين البنك والفلاح، كون الفلاحين يغلب عليهم طابع الجهل خاصة في الدول النامية مما يجعل ذلك الفلاح بعيدا كل البعد عن التطورات التي تحدث على مستوى القطاع التمويلي، إضافة لذلك يعد العامل الديني عاملا مهما في منع الفلاحين من طلب القرض من البنوك بفعل سعر الفائدة خاصة في المجتمعات الإسلامية كونه معارض لتعاليم الشريعة الإسلامية.

ثالثا: عوامل تتعلق بالمؤسسات المالية: تسعى البنوك من خلال عمليات الإقراض التي تقوم بها إلى تحصيل أكبر عائد بأقل تكلفة وأقل خطورة، وبذلك فان القطاع الفلاحي منافي لاستراتيجيات واهتمامات البنوك مما أدى إلى تدني حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي.

ومن بين مبادئ العولمة المالية حرية انتقال الأموال والاستثمار ما بين الدول والقطاعات، وهذه الحرية خطرا على الفلاحة بالإضافة إلى أن البنوك تهدف لتحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة المصالح العامة كونها تنشط في ظل النظام الرأسمالي.

كما توجد عوامل أخرى حالت دون تمويل القطاع الفلاحي هو أن البنوك تعتمد على أنظمة بنكية تعتمد على العرض وليس الطلب وهذا حسب ما جاء في تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة الفاو وهذا ما يعرقل تمويل صغار الفلاحين.

رابعا/ معوقات ذاتية أخرى:

ويمكن جمعها في نقطتين هما: (خليف، 2018، صفحة 47)

- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة: من أخطر المشاكل التي يتعرض لها مجال التمويل الفلاحي عامة والبنك خاصة هو عدم احترام الآجال المحددة لتسديد القرض أو الامتناع في أغلب الحالات لأسباب عديدة منها فشل المشروع أو إفلاس الفلاح أو الاتكال على دعم الدولة.
- مشكل الوازع الديني: يتمثل في الحرج الذي يحدث للفلاح عند طلب التمويل فيما يتعلق بنسب الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك حيث يرفض أغلب الفلاحين التورط في قروض وتمويلات فلاحيه ربوية.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب مراعاة الأسس التالية: (عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر ، 2020)

أولا: تهيئة المناخ اللازم لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج ذا صاحبها نظام سليم للتسوق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.

ثانيا: أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.

ثالثا: منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية ذلك أن الكثير من الفلاحين ليس لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.

رابعا: على المؤسسة المقترضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقتراض حتى يستطيع الفلاحون الاستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.

خامسا: يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الاقتراض يمكن لهم ذلك عن طريق التسويق المنتظم للمنتجات.

سادسا: يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

سابعا: يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات التأمين حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

ثامنا: يجب استخدام القروض الفلاحية للأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط إنما يجب امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت لأجلها.

تاسعا: يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وتتم على أقساط تسهيلات للدفع.

عاشرا: يجب على البنوك التأكد من أن القروض الممنوحة سوف تعطي إيرادا كافيا لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليها مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثاني: برامج التمويل الفلاحي في الجزائر

من أهم البرامج التي قامت بها الجزائر في سبيل تعزيز التنمية الفلاحية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج التنمية الخماسي وتخصيص مبالغ مالية هامة لهذين البرنامجين.

المطلب الأول: برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014)

يعد القطاع الفلاحي من الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني في الجزائر حيث يظهر هذا القطاع تغير كبير في السنوات الأخيرة، مما أدى لظهور مشاكل كانت سببا في تبني الجزائر لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي لتنمية هذا القطاع.

الفرع الأول: مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعتمد هذا البرنامج على الحرص على ضرورة تحسين الإنتاج الفلاحي وتأمين استقراره حيث يعرف التجديد الفلاحي على أنه:

"عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة"، بالإضافة إلى كونه أداة من أدوات الدولة في القطاع الفلاحي لتعزيز متطلبات الأمن الغذائي. (زايد، بيرم، و شاقر، 2016، صفحة 28)

وينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة ركائز أساسية جاءت على النحو الآتي:

الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي

وهي سياسة تهدف إلى إعادة بعث الفلاحة، من خلال إدخال تحسينات على مختلف العمليات الفلاحية قصد تطويرها والرفع من أدائها، وهذا عبر عصرنة المستثمرات الفلاحية ودعم الاستثمارات في مختلف الفروع الإنتاجية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، وقد تم في ظل هذه الإستراتيجية تسطير مجموعة من البرامج الأساسية مثل برنامج تعزيز إنتاجية الرأسمال الفلاحي، تطوير البنية التحتية الفلاحية والريفية وغيرها من البرامج. (الواعر، 2019/2018، صفحة 120)

الركيزة الأولى: التجديد الريفي

تهدف هذه الركيزة إلى تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة داخل الأقاليم الريفية، وهذا بالاعتماد على المشاريع الجوارية التابعة لنشاط الفاعلين المحليين بالإضافة إلى إشراك الفلاحين في تحمل المسؤولية على المستوى المحلي ومشاركتهم في العملية التنموية، كما تعمل هذه الركيزة على

إدخال نشاطات أخرى غير فلاحية إلى المناطق الريفية مثل النشاط الحرفي والتجاري وتوسيع الموروث الثقافي وغيرها من الأنشطة. (زاوي، 2015-2016، صفحة 171)

الركيزة الثانية: تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

جاءت هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي تعترض الفاعلين للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما فيما يخص الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، كما تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسئولة عن تنفيذ وتطبيق مختلف البرامج، وقد تم تسطير مجموعة من البرامج في ظل هذه الركيزة منها تعزيز القدرات البشرية من اجل الاستغلال الأمثل لها؛ تعزيز التمويل الريفي عبر الحرص على تنفيذ البرامج المسطرة؛ تعزيز الخدمات الفلاحية وغيرها. (الواعر، 2019/2018، صفحة 121)

<u>الفرع الثاني: أهداف برنامج التجديد الفلاحي</u>

من بين الأهداف التي تم تعيينها من قبل الدولة وذلك على الأمدين المتوسط والطويل تتمثل أساسا في: (زايد، بيرم، و شاقر، 2016، الصفحات 28-29)

- الحماية والاستخدام الدائم للموارد الطبيعية المتاحة.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- تخصيص الإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني.
- الزيادة في حجم الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاجية.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- العمل على تطوير أو تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد على مستوى العالم.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى تموين، تصريف وتطبيق الإنتاج.

الشكل رقم(03): برنامج التجديد الفلاحي.

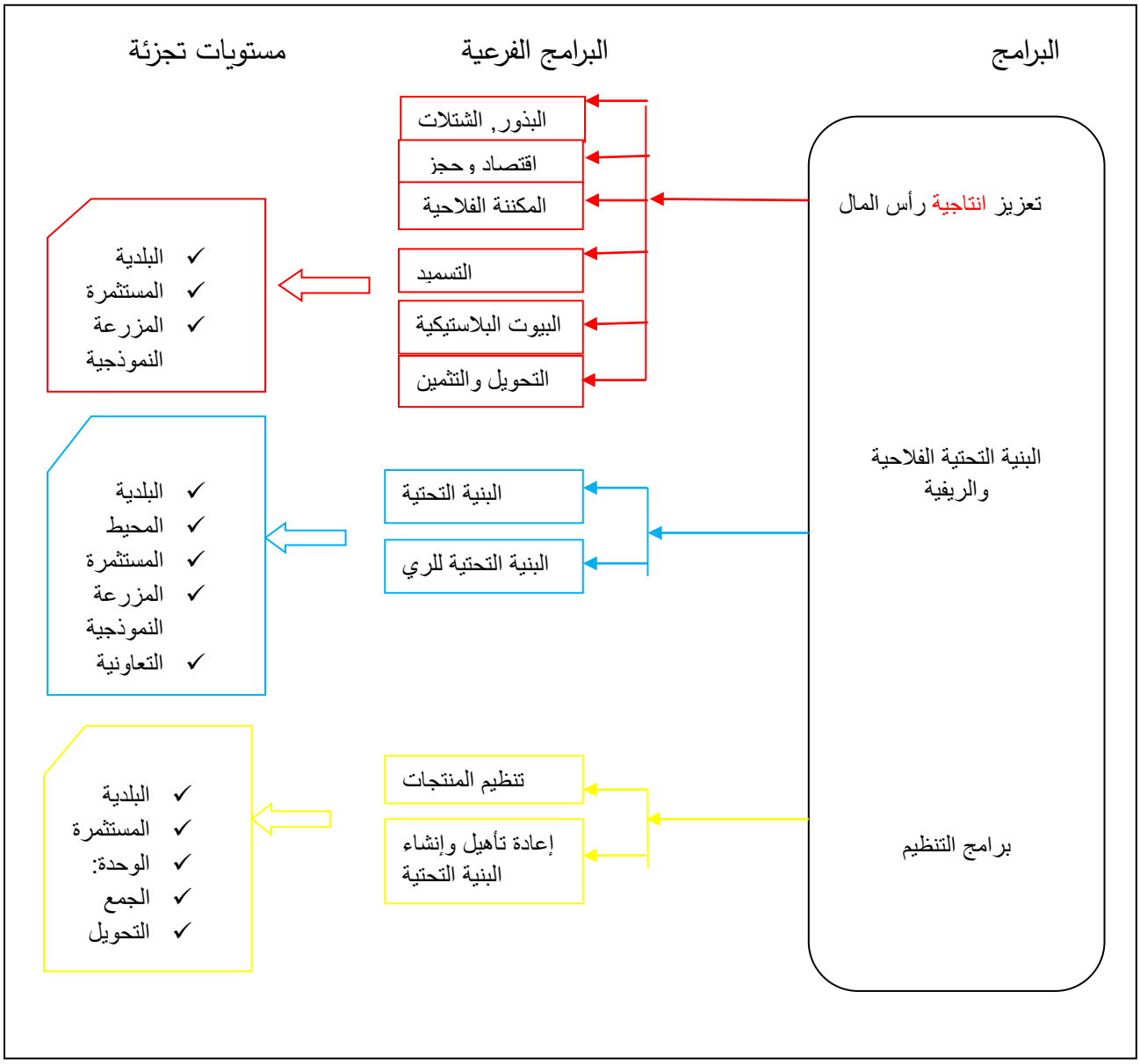

المصدر:أهناني فاروق، لعروسي رابح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعوم السياسية، الوادي، الجزائر، ط 02، جوان 2018، ص 368.

من خلال المخطط السابق نلاحظ أن البرنامج شامل ويعطي للمستوى المحلي الدور الأكبر للبلدية وصاحب المستثمرة، فهو يحاول إشراك الفواعل الأساسية من ناحية التنفيذ، وبهذا فهو يشجع تكثيف الإنتاج في المستثمرات واندماجها في منظور لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وللإشارة فان هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنه الفروع من أجل نمو دائم وداخلي مدعم للإنتاج الفلاحي من خلال عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية: الحبوب، اللحوم

الحمراء والبيضاء، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

شكل رقم(04): يوضح برنامج التجديد الريفي:

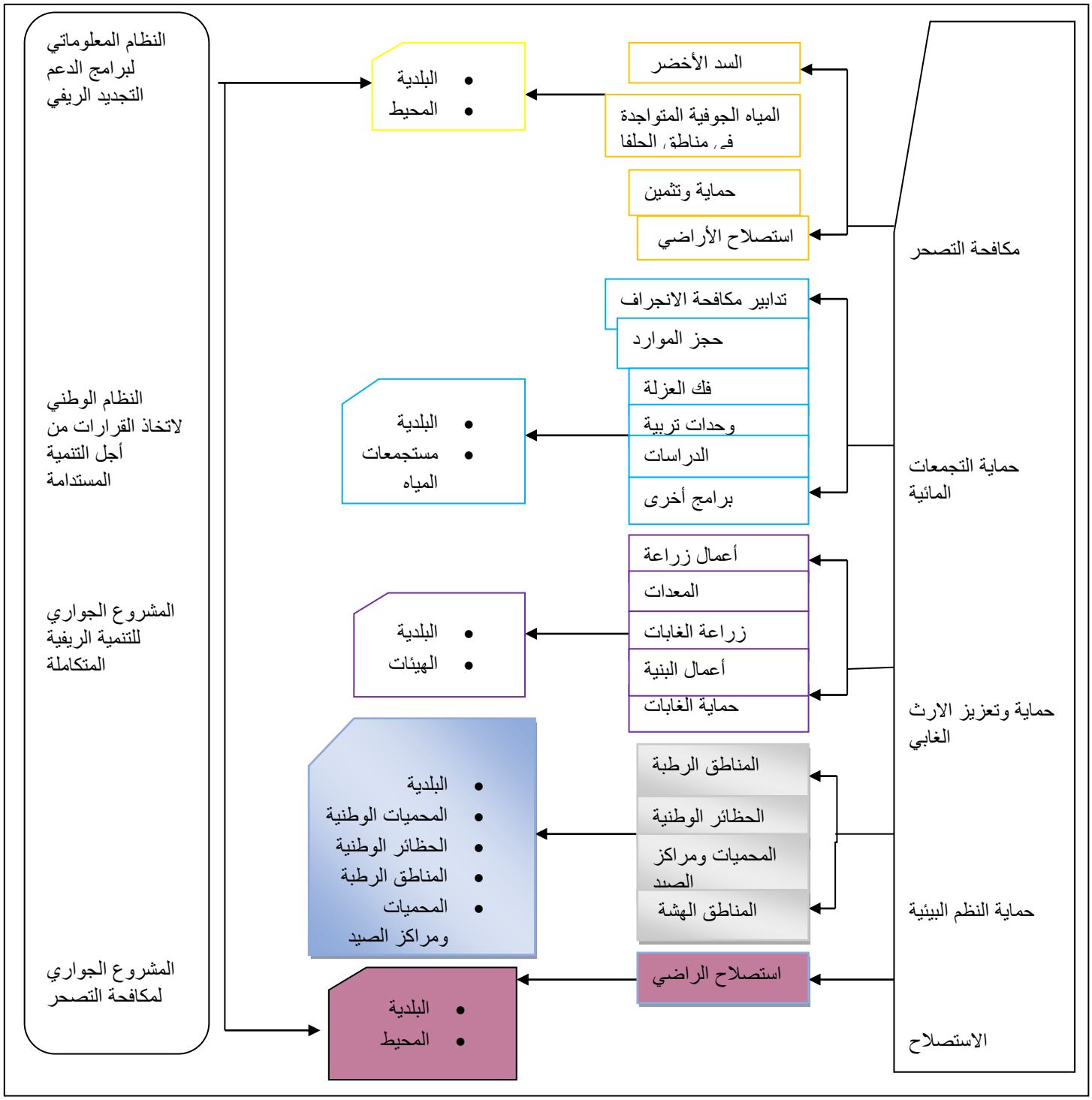

المصدر:أهناني فاروق، لعروسي رابح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الوادي، الجزائر، ط 02، جوان 2018، ص 370.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي (2015-2019)

جاء المخطط الخماسي 2015-2019 كتكملة للمخططات السابقة ونظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في إطار البرامج التنموية قررت الحكومة مواصلة سلسلة من البرامج التنموية من أجل تحقيق التنمية ودعم الاقتصاد الوطني وسنتعرف أكثر على هذا المخطط في الفروع التالية: (الواعر، 2019/2018، الصفحات 122-123)

الفرع الأول: مضمون المخطط الخماسي 2015-2019

واصلت الحكومة الجزائرية جهودها في جعل القطاع الفلاحي محرك النمو الوطني وهذا من خلال السياسات والبرامج المقترحة لتنمية هذا القطاع، حيث قامت الحكومة بإطلاق مخطط خماسي خلال الفترة(2015-2019) يتضمن مجموعة من المشاريع التي تهدف الى تحقيق طموحات معلنة من قبل الحكومة، حيث أن برامج التنمية الفلاحية تعتمد بدرجة كبيرة على تمويل الدولة، الا أن ترجع أسعار المحروقات التي تعد المصدر الوحيد للحكومة فان هذه التحديات تقف في وجه تنفيذ طموحات الدولة عامة والفلاحة خاصة، اذ ترتكز السياسة الفلاحية في الجزائر على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في الصيد وتربية المائيات، الفلاحة وتربية المواشي، الغابات والأحواض المائية المنحدرة، حيث يظهر أن الدولة تسعى من خلال هذه السياسة الى التنويع في المنتجات الفلاحية (الإنتاج النباتي والحيواني) واستغلال التجمعات المائية المتوفرة لديها.

الفرع الثاني:المحاور الإستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية (2015-2019)

في ظل المخطط الخماسي 2015-2019 قامت الحكومة بالإعلان عن إستراتيجية فلاحية واعدة حملت في طياتها خمس محاور أساسية جاءت على النحو التالي:

_ **المحور الأول:** ويهدف إلى المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية وذلك بتوسيع المساحات الفلاحية ذات المنفعة، وتقوية المكننة الفلاحية، وترقية الصيد التقليدي، وتثمين المنتجات الصيدية والغابية والفلاحية.

_ **المحور الثاني:** هدفه مواصلة تكثيف المنتجات الصيدية والفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الفلاحية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، كما يهدف أيضا إلى توفير عوامل ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية والريفية،وتطوير تربية المائيات البحرية في المياه العذبة وتثمين الزراعات الصناعية وكذلك الخضر والفواكه.

_ **المحور الثالث:** يتمثل هدف هذا المحور في حفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية، وتعزيز البرامج الموجهة إلى الفضاءات السهبية والشبه صحراوية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج واسع للتشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، إضافة إلى التسيير العقلاني للمياه.

_ **المحور الرابع:** هدفه تقوية آليات الدعم والتأثير على الإنتاج الوطني وذلك عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية وصحة النباتات ضد الكوارث الطبيعية، ويسعى إلى تعميم التأمينات في مجال الفلاحة والصيد البحري، بالإضافة إلى وضع أجهزة لتحسين الإنتاج ودعم ملائم للاستثمار.

_ **المحور الخامس:** إن الشرط الأساسي للرفع لمستوى معيشتنا هو متابعة تقوية الكفاءات البشرية، والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الفلاحية الجديدة

في ظل البرنامج الفلاحي 2015-2019 قامت الحكومة بتسطير مجموعة من الأهداف التي تسعى كلها إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليل التبعية الغذائية، ونذكر من هذه الأهداف ما يلي:

_ ترشيد الواردات الغذائية بما يقارب 360 مليون دولار.

_ مضاعفة الصادرات الفلاحية لتبلغ 1.1 مليار دولار.

_ إنشاء ما يقارب 1.5 مليون وظيفة.

_ بلوغ متوسط نمو سنوي يقدر بحوالي 5%.

_ تخفيض فاتورة استيراد بما يقارب2 مليار دولار.

الفرع الرابع: آليات تنفيذ الإستراتيجية الجديدة

في إطار المخطط الخماسي 2015-2019 تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع الفلاحي عبر:

_ تقوية المكننة الفلاحية وذلك عن طريق زيادة عدد الجرارات والحاصدات والعتاد المرافق لها.

_ تطوير الري الفلاحي وذلك عن طريق زيادة مليون هكتار من المساحات المسقية.

_ تطوير تربية المواشي وذلك عن طريق تنشيط برنامج التكاثر والتوليد.

_ تطوير البنية التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدية.

_ إعادة تهيئة مراكز تسمين المواشي وإنشاء مراكز جديدة.

_ زيادة إنتاج بذور الزراعات والبقوليات والبقول العلفية إضافة إلى شتائل الأشجار والكروم.

_ تخصيص ما يقارب 1000 مليار دج لتمويل الاستثمارات الفلاحية متجاوزا بذلك المبلغ الذي خصص للمخطط الخماسي 2010–2014 بما يقارب 500 مليار دج.

وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي، الذي يعرض تطور مخصصات تمويل برامج التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

الجدول رقم(01): مخصصات تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 2010_2019.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2014_2010		2019_2015	
	المبالغ	%النسبة	المبالغ	%النسبة
القطاع الفلاحي	1000	4.71	1000	4.5
باقي القطاعات	20214	95.3	21100	95.5
المجموع	21214	100	22100	100

المصدر:زكرياء جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة بسكرة، 2019/ 2020، ص90.

من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل تطور مخصصات تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 2010–2019 نلاحظ أن المبالغ التي خصصت لتمويل هذا الأخير قدرت بحوالي 2000 مليار دج وبنسبة 9.21% من إجمالي مخصصات تمويل الاستثمارات الوطنية وهي نسبة لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، وقد حضي هذا الأخير بهذه الأهمية لكونه عماد الاقتصاد الوطني والمسؤول عن تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وهذا له دور في النمو والتشغيل وتحيق الأمن الغذائي.

الشكل رقم(05):النسب المئوية للمخصصات المالية ضمن برامج تمويل القطاع الفلاحي.

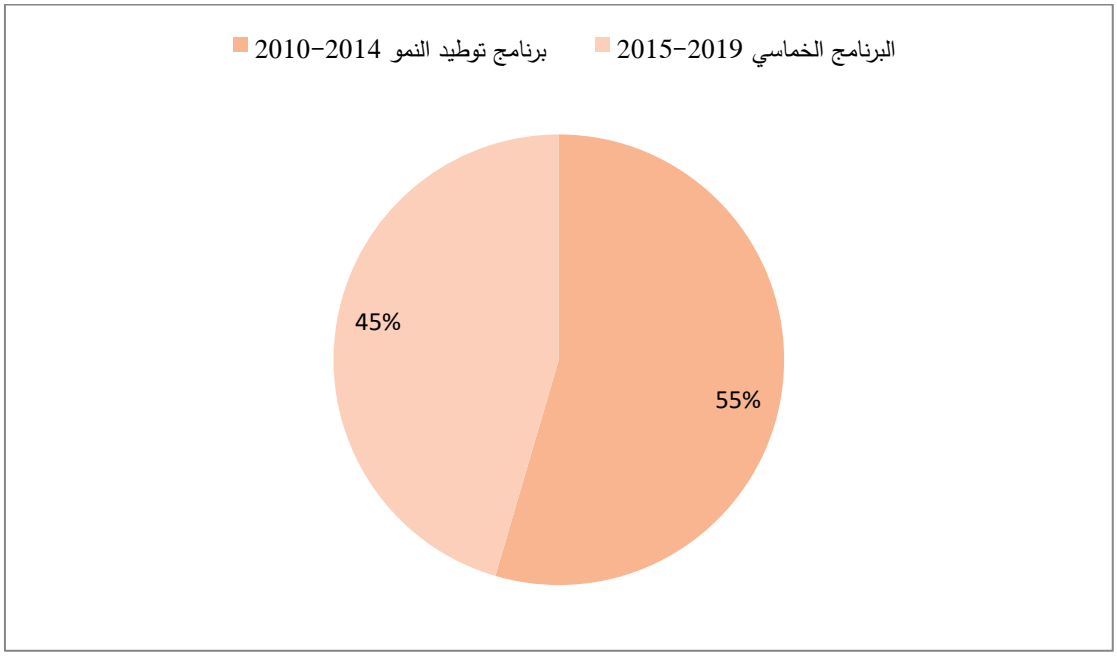

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

المبحث الثالث: أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الفلاحية والريفية

لقد أفرزت برامج التمويل الفلاحي عبر مختلف المخططات المعتمدة مجموعة من الآثار والنتائج على الوسط الفلاحي والريفي. وقد جاءت النتائج متباينة بين كل من الفلاحة والريف، حيث جاءت على النحو الآتي:

المطلب الأول: أثر برامج التمويل الفلاحي على الموارد الفلاحية

قصد تقييم اثر البرامج الفلاحية والريفية التي تم وضعها خلال الفترة 2010-2020، تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس نجاعة البرامج التمويلية والتنموية في الوسط الفلاحي والريفي، وهذا قصد الوقوف على ايجابيات وسلبيات تمويل البرامج الفلاحية في الجزائر.

الفرع الأول: تطور استغلال الأراضي الفلاحية

تتربع الجزائر على مساحة فلاحية تقدر ب 42 مليون هكتار حيث تقوم بمختلف التقنيات الفلاحية من أجل توسيع هذه المساحة وتحقيق أكبر استغلال لها خاصة أن سياسة الجزائر توسعية أي أنها تتطلب توافر أراضي فلاحية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(02): تطور الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2010-2017

الوحدة: ألف هكتار

البيان	المساحة المزروعة	المساحة المتروكة	أراضي المحاصيل الدائمة		الأراضي المزروعة المروية	
			مساحة	%)التغير(	مساحة	%)التغير(
2010	41,374	_	909	0.33	985.2	11.41
2011	41,388	3246.51	919	1.10	987.0	0.18
2012	41,398	3152.33	924	0.54	1042.9	5.66
2013	41,432	3043.45	939	1.62	1089.5	4.47
2014	41,431	3065.54	970	3.28	1136.3	4.29
2015	41,456	3093.66	1000	3.14	1215.3	6.95
2016	41,360	3046.33	1013	1.31	1260.5	3.72
2017	41,335	_	1013	-0.08	1306.4	3.64

المصدر:عمار حياهم، عبد القادر عوينان، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، مخبر بحث stratev، مستغانم، الجزائر،2021، ص224.

من خلال الجدول رقم(02) الذي يعرض تطور الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2010-2017 نلاحظ أن هناك نمو غير منتظم في مساحة الأراضي الفلاحية، حيث بلغت المساحة المزروعة سنة 2010 مساحة 41.378ألف هكتار لترتفع سنة2012 وتبلغ 41.398ألف هكتار ثم تنخفض في السنوات الموالية لبلوغها سنة2017 مساحة 41.335 ألف هكتار، كما نلاحظ نمو في مساحة أراضي المحاصيل الدائمة حيث بلغت مساحتها سنة 2010: 909 ألف هكتار لترتفع سنة 2017 وتبلغ مساحتها 1013 ألف هكتار، إضافة إلى أن نسبة الأراضي الزراعية المروية ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية، إضافة إلى مساحة الأراضي المتروكة تنخفض بنسبة لا بأس بها.

الفرع الثاني: تطور الرأس المال الفلاحي

يعتبر الرأسمال الفلاحي من بين المؤشرات التي تعبر عن تطور وعصرنة القطاع الفلاحي، حيث كلما كان هناك توجه نحو اعتماد التقنيات الحديثة كلما كانت هناك تغطية شاملة وواسعة للمحاصيل الفلاحية، وكذلك تحسين الإنتاج كما ونوعا. وهذا ما سوف نحاول معرفته من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(03): تطور إجمالي رأسمال الفلاحي الثابت بالقيمة خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: مليون دولار

البيان	متوسط الفترة 2015-2010	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي رأسمال	1927.6	2384.01	2362.12	2423.70	2412.54	2573.16
معدل النمو %السنوي	-	23.67	-0.91	2.6	-0.46	6.65

المصدر:بولحموتة رياض، خاليد حسام، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحية في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي ميلة، 2022/2021، ص57.

من خلال الجدول رقم(03) الذي يمثل تطور إجمالي رأس المال الفلاحي خلال الفترة 2010-2020 نلاحظ أن هناك نمو وارتفاع في رأس المال الفلاحي حيث بلغ أكبر قيمة له سنة 2020 ب 2573.16 مليون دولار مقارنة مع الفترة 2010-2015 الذي حقق قيمة 1927.6 مليون دولار باعتباره من أهم المؤشرات المالية بالنسبة للسياسة الفلاحية الجديدة، بينما معدل النمو السنوي نموه غير منتظم بتحقيقه أكبر قيمة له سنة 2016 ب 23.67% وذلك بسبب منح الإعلانات للفلاحين ومنح العتاد بالإضافة إلى توسيع عمليات القروض، بعد سنة 2016 شهدت انخفاض وتراجع خلال السنوات 2017 و2018 و2019 لتبلغ سنة 2020 تحسن طفيف ب 6.65% وهذا بسبب تراجع مداخيل الدولة بسبب أزمة المحروقات.

وكما يعبر الجدول الموالي على تطور استعمال العتاد الفلاحي في الجزائر، حيث سنلاحظ أهم التحديثات التي طرأت على هذا الأخير من حيث النوع والكم. كما هو مبين على النحو الآتي:

الجدول رقم(04): يمثل تطور العتاد الفلاحي خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: جرار، حاصدة

البيان	متوسط الفترة (2010-2015)	2016	2017	2018	2019	2020	نسبة النمو خلال الفترة (2019-2010)	المعدل المحلي
الجرارات	106018	110261	110968	111505	590	/	-99.44	10 جرارات لكل 1000 هكتار
الحاصدات	9792	10974	10584	10140	9833	/	0.41	45 يوم حصاد

المصدر:بولحموتة رياض، خاليد حسام، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحية في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي ميلة، 2022/2021، ص60.

من خلال الجدول رقم (04) الذي يعرض تطور العتاد الفلاحي نلاحظ تباين في تطور المكننة الفلاحية، حيث يظهر أن هناك نمو غير منتظم في العتاد الفلاحي خلال الفترة2010-2018 لتشهد سنة 2019 انخفاض ملحوظ في عدد الجرارات وهو ما تعكسه نسبة النمو أين قدرت بنسبة99.44-%، أما بالنسبة للحاصدات فقد جاءت نسبة النمو موجبة وقدرت ب0.41 %، منه نستنتج أن الجزائر لازالت تعاني من ضعف تطور العتاد الفلاحي رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة، حيث أن حوالي 80% من العتاد الفلاحي المتواجد بالحظيرة الوطنية تجاوز عمره الإنتاجي.

المطلب الثاني: اثر برامج التمويل الفلاحي على الاقتصاد الفلاحي

يعد تقييم تمويل القطاع الفلاحي عبر مؤشر الإنتاج الفلاحي من بين المؤشرات العاكسة للحالة المالية للقطاع الفلاحي، فمن خلال الإنتاج يتبين مدى استفادة الفلاحين من التمويل اللازم لمختلف العمليات الفلاحية.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني

جاءت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي متباينة مقارنة ببقية القطاعات الوطنية، وهذا على الرغم من الأهمية المالية التي حضي بها القطاع خلال الفترة 2010-2019، وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم(05): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: مليون دج

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو القطاع الفلاحي
2010	1015258.8	9.0	4.9
2011	1183216.1	8.6	11.6
2012	1421623.1	9.4	7.2
2013	1640006	10.7	8.2
2014	1771426	11.1	2.5
2015	1936379	12.0	7.6
2016	2034533	12.3	3.2
2017	2201551.1	11.7	1.3
2018	3281000.000	11.8	3.5

2.7	12.4	3482000.000	2019

المصدر:وفاء بلطرش، ايناس بن رجم، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2021/2020، ص73.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع وتزيد عبر الزمن حيث انتقلت من 1015258.8 مليون دج سنة 2010 لتحقق أكبر قيمة لها سنة 2019 بقيمة 3482000000 مليون دج إذ يعتبر مؤشر جيد في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة للنسب في الناتج المحلي الإجمالي فهي متزايدة ومعتبرة إذ تزداد من 9 % سنة 2010 وتحقق أكبر نسبة لها سنة 2019 بنسبة 12.4 %،أما معدلات القطاع الفلاحي شهدت تذبذب وانخفاض كبير وهذا راجع إلى كمية الأمطار المتساقطة فبلغت أكبر قيمة لها سنة 2011 بلغت 11.6 %وأصغر قيمة لها سنة 2017 بقيمة 1.3%ومنه يمكن القول أن قطاع الفلاحة حقق ارتفاع ولكن ليس بالمستوى المطلوب مقارنة مع باقي القطاعات.

الفرع الثاني: الإنتاج النباتي:

حرصت الجزائر من خلال برامجها الفلاحية على تعزيز القدرات الإنتاجية (شعبة النباتات)، كون هذه الأخيرة تعتبر احد مكونات الأمن الغذائي، حيث جاءت النتائج متباينة من شعبة إلى أخرى، وهذا ما يتبين لنا في الجدول الموالي.

الجدول رقم(06): تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة: طن

السنوات	الحبوب	التمر	الزيتون	البطاطا	الحمضيات	الكروم	الطماطم الصناعية	البقول الجافة
2010	45586	6447	3113	33003	7881	6506	7619	723
2011	42500	7200	6100	37800	11100	5708	7100	790
2012	51200	7890	3920	42200	10900	5180	8600	840
2013	49100	8482	5780	48865	12050	5681	9100	958
2014	34320	9344	4890	46735	12710	5714	10930	937
2015	37555	9904	6537	45396	13420	5681	12980	874
2016	34942	1296	6964	47581	12032	5714	12355	773
2017	34750	1100	8644	46060	12500	6270	12300	820
2018	60000	10200	8000	5666	12940	_	13720	_
نسبة النمو	31.61	58.21	156.98	-82.83	64.19	-3.62	80.08	13.41

المصدر:وفاء بلطرش، ايناس بن رجم، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2021/2020، ص 64

من خلال الجدول رقم (06) الذي يمثل تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2010-2018 يتبين أن الإنتاج النباتي بمختلف أنواعه عرف نموا متباينا وغير منتظم بين مختلف الشعب المعروضة، حيث جاءت نسب النمو موجبة لكل من الحبوب، التمر، الزيتون، الحمضيات، الطماطم الصناعية والبقول الجافة نسبة 31.61%، 58.21%، 156.98%، 64.19%، 80.08% و13.41% على التوالي، بينما سجلت كل من البطاطا والكروم تراجعا في نسبة النمو قدرت بحوالي 82.83-% و3.62-% على التوالي.

كما أن تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية عرف تذبذبا هو الآخر خلال الفترة وهذا بالرغم من الأهمية التي توليها الدولة لهذه الشعب ونقصد خصوصا الحبوب والباقوليات والبطاطا. ويرجع السبب في تحقيق هذه النتائج المتواضعة إلى ارتباط الفلاحة في الجزائر بسقوط الأمطار وعدم استقرار أسعار المنتجات وغيرها من الأسباب الطبيعية والتقنية التي لم توفق برامج التنمية في الحد من تأثيرها.

الفرع الثالث: الإنتاج الحيواني

تحتل الثروة الحيوانية المرتبة الثانية بعد الثروة النباتية في أهميتها كمورد في النظام الاقتصادي وتشمل الحيوانات بكل أنواعها بالإضافة إلى ما تقدمه لنا لاستغلالها كالبيض والعسل والصوف وغيرها والجدول التالي يوضح ذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم(07): تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2010_2020.

السنوات	اللحوم الحمراء(طن)	الحليب(1000ل)	اللحوم البيضاء(طن)	البيض(1000و)
2010	1243816	2632900	3152816	7134379
2011	4195529	2929959	3361279	4822477
2012	4397886	3088190	3653982	5326572
2013	4671997	3368066	4183967	6060558
2014	4862903	3548825	4634522	6644517
2015	5256474	3753766	4364417	6690000
2016	5377548	3597017	5154350	6691912
2017	5439024	3521210	5298067	6570417
2018	5290121	3279972	5403692	6257971
2019	5291657	3597017	5720748	6441906
2020	5308834	3405599	5415863	6169129

المصدر: هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ط01، المجلد10، 30-06-2023، ص 242.

من خلال الجدول رقم(07) الذي يعرض تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2010–2020 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الكمية المنتجة للحوم الحمراء خلال سنوات الدراسة حيث قدرت الزيادة في الإنتاج 32% وهو ما يعادل 4065018 قنطار وهذا يدل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير هذه المادة للمواطنين وعدم اللجوء إلى الاستيراد، كما نلاحظ ارتفاع مستمر في إنتاج اللحوم البيضاء باعتبارها المادة الأساسية للمواطن الجزائري وهذا الارتفاع راجع إلى برنامج تطوير وتربية الدواجن والحيوانات مما جعلها تحقق نمو ايجابي على العموم.

أما بالنسبة للحليب فرغم توفر وزيادة عدد الأبقار إلا أن هذه المادة تعرف نقصان وعدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي مما يرغم الدولة على الاستيراد لتغطية العجز الحاصل على المستوى المحلي حيث تستورد الجزائر 60% من استهلاكها للحليب في شكل مسحوق.

أما بالنسبة للبيض نلاحظ أيضا أن إنتاج البيض حقق عجز قدر ب 13.52% تخللتها ارتفاعات سنة 2010 لتنخفض سنة 2013 وبلوغها 6060558 ألف وحدة ثم ترتفع سنة 2015 ثم تنخفض مجددا سنة 2018 ثم ترتفع سنتي 2019 و2020 بمتوسط قدر بـ 6305517.5 ألف وحدة.

المطلب الثالث: أثر برامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية

تعد التنمية الريفية من بين العوامل التي تساهم في فعالية التمويل الفلاحي، كون أن هذا الأخير لا يقتصر أثره على النشاط الفلاحي فقط بل يتعداه إلى الوسط الريفي. بالإضافة إلى توجه الدولة للاهتمام أكثر بالريف كونه العامل الرئيسي والذي يعول عليه في إنجاح التنمية الفلاحية وهذا بحكم الارتباط بين كل من الفلاحة والريف. وقد جاءت النتائج المحققة خلال هذه الفترة بالنسبة للتنمية الريفية على النحو الموالي.

الفرع الأول: تطور سكان الريف

يعتبر تطور سكان الريف من المؤشرات التي تقيس توفر الخدمات والمرافق الريفية للسكان، والتي بناءا عليها تعكس جودة الحياة الريفية، حيث انه كلما كان هناك اثر للتنمية الريفية كلما صاحبه استقرار وزيادة في عدد سكان الريف. وهذا ما سوف نحاول معرفته في الجدول الموالي.

الجدول رقم(08): تطور عدد سكان الريف خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة: نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد السكان	34900	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200
سكان الريف	11168	10942	10949	10953	10991	10358	10413	10300	10339
نسبة من إجمالي السكان	32	29.8	29.2	28.6	28.09	25.91	25.64	25	24.5

المصدر:جرفي زكرياء، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص109.

من خلال الجدول رقم (08) الذي يبين تطور عدد سكان الريف خلال الفترة 2010-2018، أن هناك تراجع مستمر لعدد السكان في الأرياف من سنة لأخرى، حيث كانت نسبة سكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان تبلغ 32% سنة 2010، لتستمر في التراجع إلى أن بلغت نسبة 24.5% سنة 2018.

ومنه نستنتج أن هناك نزوح ريفي مستمر نحو المدن خلال هذه الفترة بالرغم من الإمكانيات التي تم تسخيرها لاستقرار سكان الريف عبر برامج التنمية الفلاحية والريفية. ويرجع السبب في استمرار ظاهرة النزوح الريفي إلى العديد من الأسباب من بينها البطالة وقلة المرافق الحيوية الريفية، وعزوف الشباب عن الاستقرار بالريف وغيرها من الأسباب.

الفرع الثاني: العمالة الريفية

بعد سكان الريف تأتي العمالة الريفية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تعزيز الاستقرار الريفي، حيث أن استقرارها مرتبط بمدى إمكانية الحصول على عمل موسمي أو دائم يضمن مستوى معيشة معين لأسر هؤلاء العمال. وهذا ما سوف نحاول تبيانه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(09): تطور اليد العاملة الريفية خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: ألف عامل

السنوات	اليد العاملة الكلية	اليد العاملة الريفية	معدل نمو العمالة الريفية	نسبة اليد العاملة الريفية من اليد العاملة الكلية
2010	10544	2420	/	22.95
2011	10662	2442.60	0.90	22.90
2012	11423	2476.50	1.38	21.67
2013	11946	2528.90	2.08	21.16
2014	11454	2550.60	0.89	22.26
2015	11931	4959.80	94.47	41.57
2016	10845	2545.00	-48.68	23.46
2017	10858	2608.77	2.50	24.02
2018	12400	2648.98	1.54	21.36
2019	12700	2693.55	1.68	21.20
2020	/	/	/	/

المصدر:بو الحموتة رياض، خاليد حسام، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحية في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي ميلة، 2022/2021، ص69.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) الذي يوضح تطور اليد العاملة الريفية خلال الفترة 2010-2020 أن هناك نمو غير منتظم للعمالة الريفية في الجزائر أي أن هناك تذبذب في اليد العاملة الريفية بالنقصان والزيادة بسبب زيادة العمالة في القطاعات كقطاع الأشغال العمومية وارتباط هذا النوع من العمالة بالمناخ مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والبحث عن فرص عمل أخرى في قطاعات أخرى وهناك تطور وارتفاع في حجم اليد العاملة الكلية وكذلك معدل النمو الريفي معدل متذبذب إلى أن بلغ أقصى قيمة له سنة 2015ب 94.74% ليتراجع سلبيا سنة 2016 ب 48.68- %وهذا راجع إلى نقص الإمكانيات الريفية رغم جهود الدولة في تحسين الإنتاج الفلاحي فمن بين الإصلاحات التي قامت بها تأسيس المعاهد لدراسة الاقتصاد الزراعي وتسخير التكنولوجيا الزراعية لضمان تسهيل مساهمة الفاعلين في التنمية الفلاحية والريفية .

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل استخلصنا أن التمويل الفلاحي يمثل تلك الآلية المهمة، التي تقوم بالضرورة على توفير الأموال اللازمة للفلاح والمستثمرين حتى يتمكنوا من توسيع نشاطاتهم. وقد قامت الجزائر بوضع مجموعة من البرامج التمويلية الداعمة لهذا القطاع التي تهدف في مجملها لترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله خاصة خلال الفترة 2010-2020، أين نجد أن البرامج التي تم وضعها خلال هذه الفترة جاءت في إطار التنمية المشتركة (فلاحية وريفية) قصد إنشاء نوع من التنسيق والتكامل فيما بينها والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الريفي. وبالرغم من ما تم تسخيره خلال هذه الفترة من موارد مالية هامة موجه للفلاحة والريف إلا أن النتائج جاءت متباينة وبنسب متفاوتة سواء على الصعيد الفلاحي أو الريفي، وأيضا جاءت النتائج مختلفة بين مختلف ولايات الوطن. وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه عبر دراسة حالة ولاية ميلة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية ميلة

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر وواقع مختلف البرامج التمويلية المنتهجة من قبل الدولة خلال الفترة 2020/2010 وأثرها على التنمية الريفية بمختلف مؤشراتها، سوف نحاول من خلال هذا الفصل تحليل ممارسات التمويل على الأنشطة الفلاحية والأرياف في ولاية ميلة، وهذا عبر تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في ولاية ميلة

المبحث الثاني: مصادر تمويل البرامج التنموية الفلاحية والريفية بالولاية

المبحث الثالث: اثر التمويل الفلاحي على التنمية الريفية بالولاية

المبحث الأول: الإمكانيات الفلاحية في ولاية ميلة

تتميز الجزائر بموقعها الجغرافي الهام وتنوع أقاليمها المناخية وكذلك مواردها الفلاحية المتعددة والموزعة عبر مختلف ولايات الوطن، والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية والريفية. وتعتبر ولاية ميلة من الولايات الفلاحية الرائدة على المستوى الوطني، وهذا راجع لامتلاكها لإمكانيات ومقومات فلاحية متنوعة أوجدتها الطبيعة وتفننت في استعمالها العقول البشرية.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية في ولاية ميلة

تتمثل الإمكانيات الطبيعية في كل ما يتعلق في النظم الايكولوجية التي أوجدتها الطبيعة ولا دخل للإنسان فيها، ويعتبر موقع ولاية ميلة من المواقع الهامة على الصعيد الوطني فهي تزخر بموارد طبيعية متنوعة.

الفرع الأول: التنوع الطبيعي

تقع ولاية ميلة شمال شرق الجزائر على ارتفاع 464م و 33 كم عن البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تقع في الجزء الشرقي من الأطلس التلي، وهي سلسلة جبال تمتد من الغرب إلى الشرق على كامل الإقليم الشمالي للبلاد، هذه السلسلة أوجدت توليفة طبيعية ممتازة للولاية، حيث تجمع بين الجبال الوعرة والسهول المنبسطة، كما أن هذا الموقع يمتاز بكميات تساقط عالية تشكل من خلالها تنوع ايكولوجي متنوع (هواء، تربة وماء). وهذا ما يتضح لنا من خلال الخريطة الموالية.

الشكل رقم (06): الخريطة الطبوغرافية لولاية ميلة

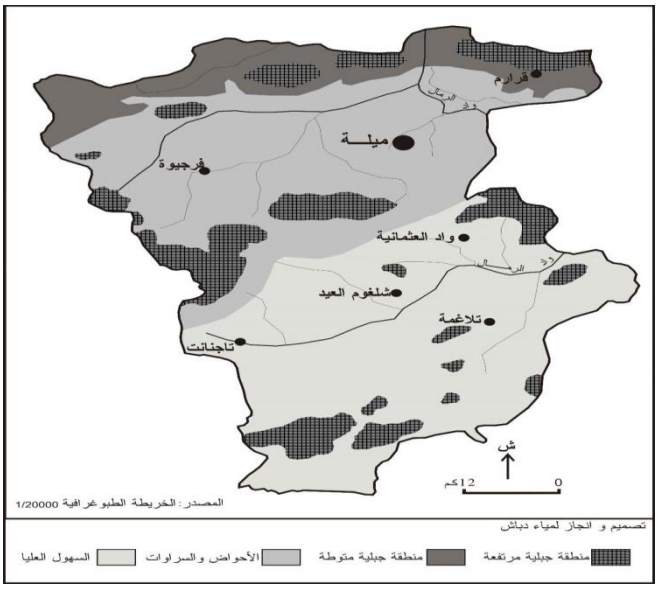

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية واثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13، ص: 169.

الفرع الثاني: التنوع الجغرافي

تمتاز ولاية ميلة بتنوع في تضاريسها التي تشكلت بفعل العوامل الطبيعية بين الجبال والسهول، مما يجعل من الأراضي الفلاحية لديها تتوفر على درجات خصوبة عالية،أما من حيث القدرات الإنتاجية تتميز ولاية ميلة بـ 3 مناطق متباينة من حيث المساحة، جاءت على النحو التالي.

الجدول رقم (10): توزيع المناطق الجغرافية بولاية ميلة.

المنطقة	المساحة كم^2	%النسبة
المنطقة الجبلية في الشمال	501.5	15
منطقة الأحواض والتلال بالوسط	1218.24	35
منطقة السهول العليا أقصى الجنوب	1760.7	50

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13، ص: 168.

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن هناك تنوع في الأقاليم الجغرافية في ولاية ميلة، حيث جاءت منطقة السهول العليا أقصى الجنوب في المرتبة الأولى بنسبة 50% وبمساحة إجمالية تقدر بـ 1760.7 كم2، لتليها منطقة الأحواض والتلال بالوسط بنسبة 35%وبمساحة إجمالية تقدر بـ 1218.24 كم^2 ، ثم تأتي المنطقة الجبلية في الشمال بنسبة 15%وبمساحة إجمالية تقدر بـ 501.5 كم^2 ،ومنه نستنتج أن الأراضي في ولاية ميلة هي عبارة عن سهول متفاوتة من حيث الاستواء، توفر فرص متعددة لمختلف الأنشطة الفلاحية والريفية.

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية

تعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحية بامتياز لما تزخر به من قدرات طبيعية هائلة لاسيما خصوبة أراضيها الصالحة لكل أنواع الزراعات ومن حيث تنوع مناخها الممتد من الرطب في أقصى الشمال إلى شبه جاف في أقصى الجنوب.

الفرع الأول: الأراضي الفلاحية

تعتبر ولاية ميلة ولاية فلاحيه لتميزها بقدرات طبيعية وأراضيها الخصبة الصالحة للزراعة ولتنوع مناخها الممتد من رطب في الشمال إلى الجاف في الجنوب فهي تصنف ضمن الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي وتوزع مساحتها كالتالي:

- **المساحة الكلية:** 348045 هكتار.
- **المساحة الزراعية الكلية:** 315.745 هكتار أي ما يعادل نسبة 9.1% من المساحة الكلية.
- **المساحة الصالحة للزراعة:** 237.557 هكتار أي ما يعادل نسبة 75%من المساحة الكلية.

وتتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الولاية على مختلف المناطق كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): توزيع مساحة الأراضي الفلاحية على حسب المناطق.

المنطقة	المساحة	%النسبة
المنطقة الجبلية (شمالية)	33039	14
منطقة السهول (متوسطة)	161747	68
منطقة الهضاب (جنوبية)	42771	18

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية ميلة

الفرع الثاني: الإمكانيات المائية

تزخر ولاية ميلة بموارد مائية متنوعة أوجدتها الطبيعة التي تزخر بها، حيث تتوزع هذه الموارد على حسب مصادرها على النحو التالي:

1) **تساقط الأمطار**: تعتبر ولاية ميلة من الولايات التي تتوفر على كميات تساقط عالية لديها، حيث جاءت الإحصائيات المتعلقة بكمية التساقط في الولاية بمعدل متوسط سنوي بلغ 974.2 ملم، وتعرف الولاية كميات تساقط طول السنة تتراجع كمياتها خلال فصل الصيف، وهذا ما يساهم في تعزيز القدرات المائية للولاية. وهذا ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (12): متوسط التساقط للأمطار على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2000-2020.

الوحدة: ملم

التعيين	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف
التساقط الفصلي	254.3	459.9	232.5	27.5
التساقط السنوي	974.2			

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13، ص: 172.

2) **المياه الجوفية**: تتربع ولاية ميلة على موارد مائية جوفية هامة تقدر بحوالي 56 مليون متر مكعب سنويا، تستغل في شكل أبار عادية وأبار ارتوازية والتي بلغ عددها 46 منها 36 مستغلة فعليا

3) **الأودية**: توجد على مستوى الولاية ثلاثة أودية رئيسية تجري بصفة مستمرة عبر الفصول الأربعة، الأول وادي الرمال على طول 120 كلم والثاني واد النجاء طوله 110 كلم في حين يمثل الواد الثالث نقطة التقاء الواديين السابقين على طول 45 كلم،أما فيما يخص كمية المياه التي توردها الأودية الثلاثة فهي تزيد عن مليار متر مكعب.

4) **السدود**: تتوفر بالولاية ثلاثة سدود متفاوتة السعة، حيث يعد سد بني هارون اكبر سد بسعة 960 مليون متر مكعب، سد قروز 41 مليون متر مكعب، سد وادي العثمانية بسعة 35 مليون متر مكعب، وتستغل السدود الثلاثة في الشرب والسقي.

5) **أحواض التجميع:** عددها 301 بطاقة استيعاب 515889 م^3 منها 236 حوض منجز في إطار الدعم ألفلاحي مولت سنة 2018 بمبلغ 54881000 دج حيث هناك نقص حاد في منسوب المياه الجوفية والسطحية التي تسمح بالسقي الفلاحي.

6) **الحواجز المائية:** يتواجد حاليا على تراب الولاية 4 حواجز مائية موجهة للري الفلاحي بطاقة استيعاب 1533000 م^3 وهم:

- **حاجز مائي واد قلون ببلدية واد النجاء:** انجز سنة 2010 بمبلغ 110 مليون دج "11 مليار" سعة التخزين: 605000 م^3 موجهة لسقي مساحة 100 هكتار.
- **حاجز مائي واد توريت:** ببلدية بن يحي عبد الرحمان بمبلغ 130 مليون دج سعته 677470 م^3 موجهة لسقي مساحة 130 هكتار.
- **حاجز مائي:** واد ملاح ببلدية واد سقان انجز سنة 2016 بمبلغ بمبلغ 160 مليون دج سعة التخزين 91000 م^3 موجهة لسقي مساحة 30 هكتار.

-**حاجز مائي:** واد قدوار ببلدية دراجي بوصلاح سنة 2018 بمبلغ 150 مليون دج سعة التخزين 200000 دج.

المطلب الثالث: الإمكانيات البشرية

يعد العنصر البشري العامل المحرك للنشاط الفلاحي، حيث كلما كان هناك تنوع في المواهب والقدرات كلما كانت هناك إضافة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى أن عدد السكان في الولاية في حد ذاته يعبر عن حجم السوق.

الفرع الأول: الكثافة السكانية

تعتبر ولاية ميلة من الولايات التي تشهد اكبر عدد من السكان، وهذا ما يترتب عنه تنوع وتعدد في الطاقات البشرية، حيث ووفق إحصائيات 2020 وصلت الكثافة السكانية إلى 249 نسمة في الكيلومتر مربع وبعدد إجمالي للسكان 866314، وبتوزيع منتظم على مختلف المناطق، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (13): توزيع السكان على تراب ولاية ميلة سنة 2020.

المنطقة	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة السكانية ن/كلم^2
المنطقة الجبلية في الشمال	137560	501.5	274
منطقة الأحواض والتلال بالوسط	395771	1218.24	325
منطقة السهول العليا أقصى الجنوب	332983	1760.7	189
المجموع	866314	3480.45	249

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13، ص: 174.

من خلال الجدول رقم(13) الذي يوضح توزيع السكان على تراب الولاية سنة 2020، حيث أن هذه الأخيرة تتوفر على ثروة بشرية هامة بلغ عددها 866314 نسمة موزعة بشكل متوازن على كل أقطارها وبمتوسط كثافة بلغ 249 نسمة/ كلم2، وكما تعكس هذه الأرقام الموقع الممتاز الذي تتوفر عليه الولاية بفعل الطبيعة الملائمة التي توفر كل متطلبات الحياة خاصة الريفية.

الفرع الثاني: التأطير والمرافقة الإدارية

يشرف على متابعة القطاع الفلاحي بولاية ميلة مجموعة من الكوادر البشرية والإدارات، موجهة لخدمة كل ما يتعلق بالوسط الفلاحي والريفي. وتتفرع هذه الأجهزة على النحو التالي:

1) التأطير:

تتوفر ولاية ميلة تنوع في الاطارات والكوادر المتخصصة في مرافقة الفلاحين، بين بياطرة، تقنيين مهندسين وغيرهم من المشرفين وهذا قصد السهر على توفير كل الدعم للفلاحين ومساعدتهم على تجاوز مختلف الصعوبات التي تواجههم اثناء عملهم، وتتوزع هذه الكوادر على الاختصاصات المتوفرة كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (14): عدد الاطارات المرافقة للقطاع الفلاحي بولاية ميلة

الإطارات	العدد
المهندسين الزراعيين	76
الأطباء البيطريين	87
الإحصائيين	4
المسؤولون	20
آخرون	21
تقني سامي	53
التقنيين	9
رؤساء العمال	3
المسؤولين الإداريين	4
رؤساء تقنيين	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مدرية المصالح الفلاحية

2) المرافقة الإدارية

هناك العديد من الجهات الإدارية المسخرة لمرافقة القطاع الفلاحي في ولاية ميلة ومنها نجد:

- **مديرية المصالح الفلاحية:** مكلفة بالمتابعة التقنية للنشاط الفلاحي والريفي.
- **الغرفة الولائية الفلاحية:** مكلفة بالجانب القانوني وإعداد التقارير والدراسات وغيرها من الأمور الإدارية.

- **الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (ميلة):** هذا الصندوق مكلف بالتأمينات الفلاحية والريفية.
- **تعاونية الحبوب والبقول الجافة:** وهي عبارة عن مركز مكلف بتوزيع البذور وجمع المحاصيل بالإضافة إلى متابعة مختلف العمليات الفلاحية وتهيئتها.
- **الديوان الوطني للأراضي الفلاحية:** وهو هيئة عمومية مكلفة بتنظيم استغلال العقار الفلاحي، ومراقبة عمليات استغلال العقار.

المبحث الثاني: مصادر تمويل البرامج الفلاحية والريفية بالولاية

لقد استفادت الفلاحة بولاية ميلة بمبالغ مالية معتبرة نظير البرامج التنموية الفلاحية التي تم الإعلان عنها، والموجهة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية.

المطلب الأول: التمويل البنكي

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة هو المسؤول الأول عن تمويل القطاع الفلاحي بالولاية، حيث يساهم هذا الأخير في تجسيد برامج التنمية الفلاحية عبر طرح العديد من المنتجات المالية، التي يمكن لها أن تكون في متناول الفلاحين وكذا لتغطية مختلف النشاطات الفلاحية من حيث المكان والزمان.

الفرع الأول: قرض الرفيق RFIG

هو قرض استغلال (قصير الأجل لا يتجاوز سنتين) موسمي مدعم (سعر الفائدة 0 %) موجه لدعم وتمويل الفلاحين أو المربيين في شكل فردي أو الفلاحين أو المربيين المنظمين في شكل تعاونيات فلاحية أو المؤسسات الناشطة في القطاع ألفلاحي وتتمثل النشاطات التي يمولها هذا القرض في اقتناء المدخلات الضرورية للمستثمرات الفلاحية كالبذور والنباتات، اقتناء الأغذية والأعلاف للحيوانات بالإضافة إلى تحسين نظام الري.

الجدول رقم (15): تطور مبالغ قرض الرفيق الممنوحة خلال الفترة (2013-2022) **الوحدة: دج**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد القروض	1241	1609	1617	1483	1315	1345	1485	1548	1644
المبالغ	1264847638.	13533516.31	1378490.34	14363878.00	15417045.06	1462243760.	1635477685 50.	1761952989 51.	19567401.77
نسبة نمو	-	6.99%	3.23%	4.20%	7.33%	-5.1%	11.84%	7.7%	11.05%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحةوالتنمية الريفية -ولاية ميلة-.

من خلال الجدول رقم (15) الذي يوضح تطور المبالغ المالية الممنوحة وفق صيغة الرفيق للقطاع الفلاحي لولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022، حيث يتبين أن هناك توجه من قبل البنوك نحو تمويل دورة الاستغلال الفلاحي والتي تبينها الإحصائيات المعروضة في الجدول، فقد جاءت نسبة نمو القروض غير منتظمة إلاأنها كانت موجبة في كل السنوات ما عدا سنة 2018 أين سجلت نسبة انخفاض قدرت بحوالي 5.1-%، فيما سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2021%. كما كان عدد المستفيدين هو الآخر في تزايد خلال هذه الفترة أين سجل نسبة نمو بلغت 32.47%، ومنه نستنتج أن القروض القصيرة الأجل كانت النوع المهيمن على القروض الممنوحة للفلاحين بالولاية على حساب القروض الاستثمارية والتي يعول عليها عند في أعداد وتجسيد برامج التنمية.

شكل رقم (07): أعمدة بيانية تمثل تطور مبالغ قرض الرفيق الممنوحة خلال الفترة (2013-2022)

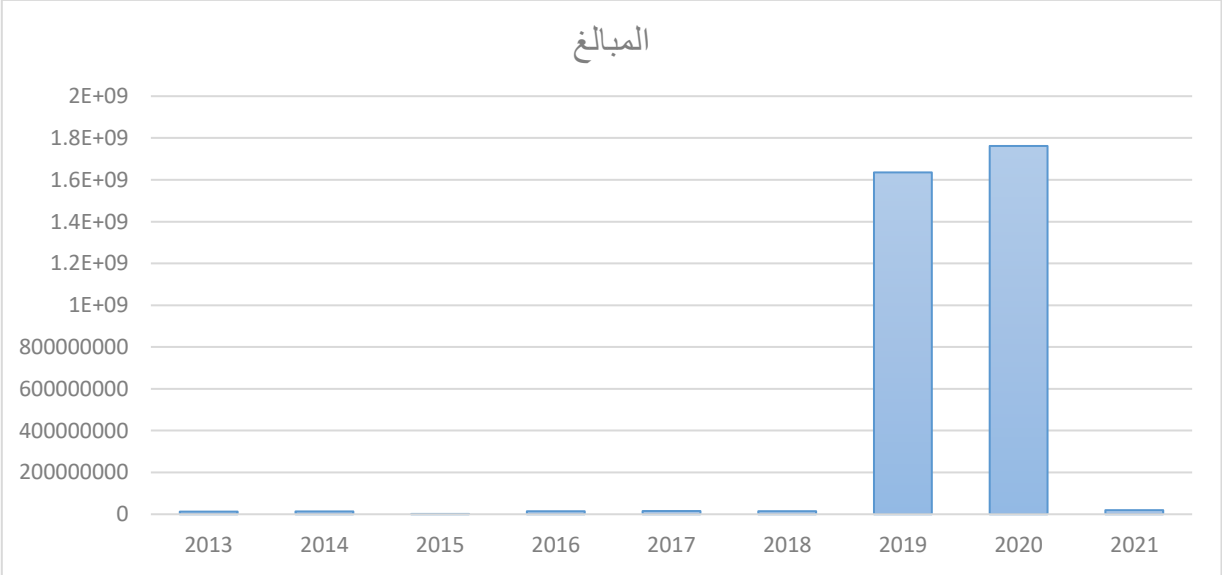

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: قرض التحدي

هو قرض استثماري متوسط أو طويل الأجل تتراوح مدته بين 3 و15 سنة مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يملكون دفتر شروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTAيمنح من أجل تجهيز واستغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة بالإضافة إلى تدعيم القدرات الإنتاجية بالنسبة للمستثمرات الفلاحية القائمة.

الجدول رقم (16): تطور مبالغ قرض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013-2022.

الوحدة: دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ	-	385987.12	268000.00	125199.73	63793	1164100.00	159460.00	181624.16
نسبة النمو %	-	-	-30.56	-53.28	-99.49	182.38	-86.30	13.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحةوالتنمية الريفية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للاستثمار الفلاحي وفق آلية قرض التحدي جاء بدرجات نمو غير منتظمة، حيث سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2018 أين قاربت حوالي 182.38% وتراجع في نسبة النمو وصل حتى 99.49-% وهذا سنة 2017وبالمقارنة مع قرض الرفيق فان المبالغ الممنوحة وفق صيغة التحدي ضعيفة جدا جاءت ضعيفة ولا تغطي الاحتياجات المالية للولاية. ويرجع السبب في هذا إلى عزوف البنك عن منح القروض للفلاحين بفعل العديد من الأسباب ومن أبرزها الأزمة المالية التي عرفتها الدولة وكذلك تعثر الفلاحين على تسديد القروض. ومن خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن تمويل الاستثمارات في الولاية عرف تذبذبا ما ينبئ بتأثر برامج التنمية الفلاحية على مستوى الولاية وخاصة ما تعلق ببرامج تهيئة الوسط الفلاحي والريفي.

شكل رقم (08): مخطط أعمدة يبين تطور مبالغ قرض التحدي الممنوحة خلال الفترة 2013-2022.

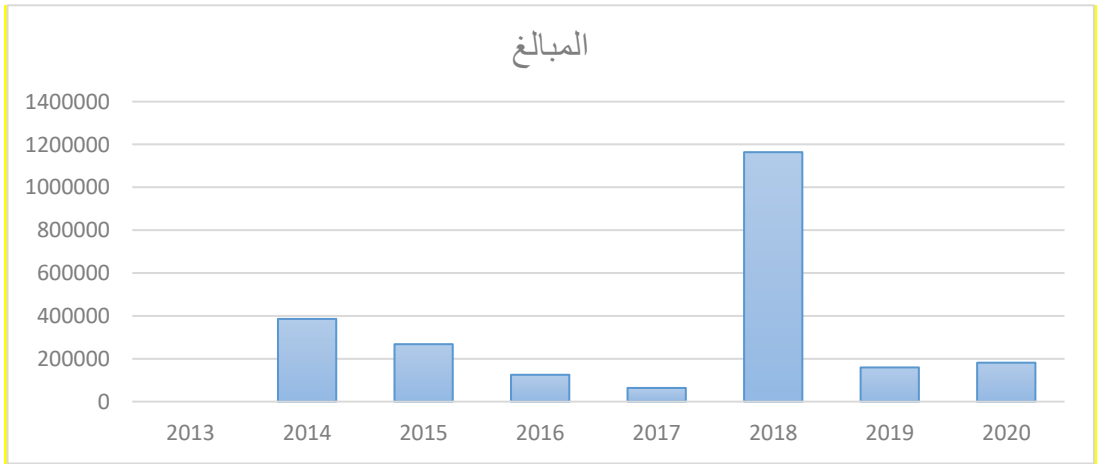

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

الفرع الثالث: القرض الايجاري:

هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصاديين من اجل خلق وإنشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح هذا العقد بنقل جميع الحقوق والامتيازات والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد إلىالمستأجر يوجه هذا النوع من القروض إلى جميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يهدفون إلى الاستثمار في المجالات الاقتصادية المربحة والتي تدخل ضمن سياسة التمويل الخاصة بالبنك.

يعتبر القرض الايجاري صيغة من صيغ تمويل الاستثمار يمنح لتمويل أنشطة فلاحية متعلقة بالاستثمار الفلاحي، حيث تمنح قروض معتبرة لفلاحي ولاية ميلة وهذا وفق ما جاء في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17): تطور مبالغ القرض الايجاري الممنوحة للفترة 2013-2022.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
العدد	22	24	33	06	14	46	40	58	48	29	320
المبالغ دج	7462 6020	707628 27.20	875206 56.80	13497 716	6496 7194	15102 1210	11189 0396	1823898 58.88	1585114 26.68	961071 17.44	99914 6423
نسبة النمو	-	-5.17	23.68	-84.57	38.31	132.45	-25.91	152.38	-13.09	-39.36	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد علىالمعلومات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة للاستثمار الفلاحي الطويل والمتوسط الأجل وفق آلية القرض الايجاري الذي بلغ عددهم خلال الفترة 2013-2022 بحوالي 320 مستفيد بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 999146423 دج، حيث يتبين أن نسبة نمو القروض الممنوحة في هذا الصدد جاءت غير منتظمة، فقد عرفت أعلى نسبة نمو لها 152.38% وهذا سنة 2020، بينما شهدت تراجعا كبيرا بنسبة -84.57% وهذا سنة 2016، حيث عرفت هذه الفترة أزمة مالية أصابت الجزائر بفعل تراجع أسعار المحروقات مما أثر على السياسة التمويلية بالنسبة للبنوك.

شكل رقم(09): مخطط أعمدة تطور مبالغ القرض الايجاري الممنوحة للفترة 2013-2022.

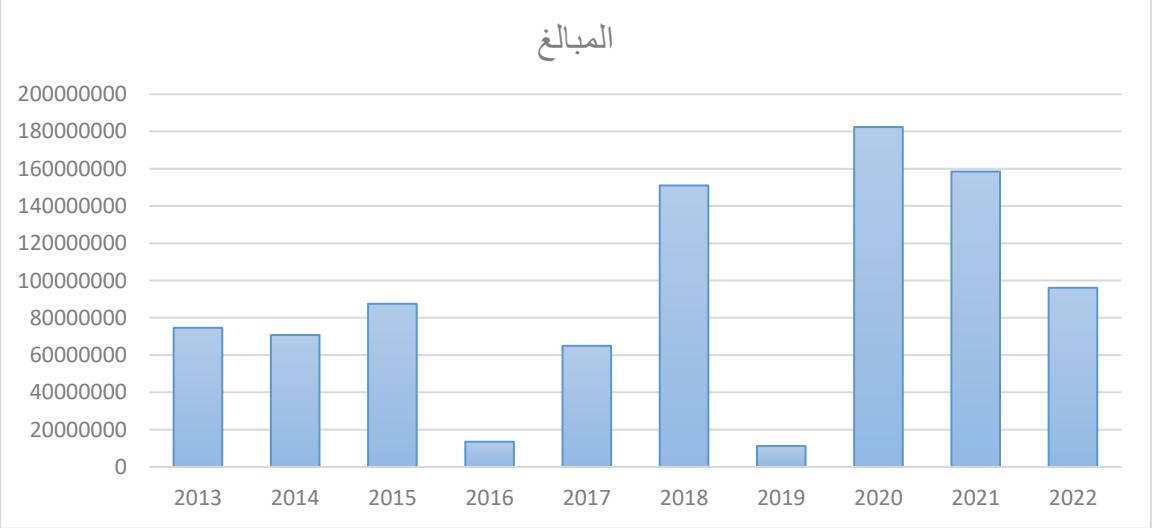

المصدر: من إعداد الطالبتين بالعتماد على الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: التمويل عبر الصناديق

تعتمد ولاية ميلة بالإضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويلها للقطاع الفلاحي على صناديق الدعم التي خصصتها الدولة في سبيل النهوض بالوسط الفلاحي والريفي، وتقوم الولاية بتمويل هذا الأخير على النحو الآتي:

الفرع الأول: التمويل عبر الصندوق الوطني لتطوير الفلاحة (FNDA)

يعتبر الصندوق الوطني لتطوير الفلاحية من بين احد أهم الصناديق التي تم إنشاءها من اجل تمويل مختلف البرامج الفلاحية في الجزائر، وتركز ولاية ميلة بصفة كبيرة في تمويلها للأنشطة والعمليات الفلاحية المختلفة على الصناديق التي تم إنشاءها في هذا الصدد خلال الفترة 2010-2020، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18):مخصصات تمويل برامج التنمية الفلاحيةFNDA خلال الفترة 2010-2020.

الوحدة: دج

العمليات	2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع		النسبة %
								مبلغ	ع. م	
الشعب الفلاحية	6200440.75	204500	3791457	00	00	00	00	53081895	396	68.25
الري الفلاحي	1655375	00	00	00	00	141257	4654533	14343979	155	18.44
التشجير	514800	7771473	00	00	00	00	00	10345473	112	13.30
المجموع	8370615.75	7975973	3791457	00	00	1412571	4654533	77771347	689	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية (ميلة).

من خلال الجدول رقم (18) المتعلق بمخصصات تمويل برامج التنمية الفلاحية (FNDA) خلال الفترة 2010-2020، يتبين أن هناك تفاوت في التمويل الممنوح للشعب الفلاحية في الولاية، حيث عرفت فرع الشعب الفلاحية اهتمام المسئولين عن الفلاحة أين تم تخصيص الحصة الأكبر من التمويل لهذا الفرع بنسبة 68.25%، وبمبلغ 53081895 دج، كما بلغ عدد المستفيدين 396 مستفيد، كما جاء الري الفلاحي في المرتبة الثانية من حيث التمويل بنسبة 18.44% وبمبلغ 14343979 دج، وبلغ عدد المستفيدين 155 مستفيد، أما فيما يخص مخصصات تمويل عمليات التشجير فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 13.30% بمبلغ 10345473 دج، وبلغ عدد المستفيدين 112 مستفيد، من خلال هذه الإحصائيات نستنتج أن الولاية

تركز في سياستها على تطوير الشعب الفلاحية على حساب بقية العمليات، مما يترتب عن هذا السلوك تغييب التكامل الفلاحي بين مختلف الفروع والعمليات.

الفرع الثاني: مخصصات تمويل الأنشطة الفلاحية

تعتبر الأنشطة الفلاحية القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الفلاحي والتي يتحدد من خلالها نوع وقيمة التمويل المطلوب، وتعتمد ولاية ميلة في توزيعها للمخصصات المالية على مختلف الشعب على إستراتيجية مبنية على أساس خصوصية المنطقة والأنشطة الممكنة والواعدة. وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): مخصصات تمويل الأنشطة الفلاحية سنة 2018.

الشعب	المبلغ (دج)	النسبة
تطوير إنتاج الحليب	4.447.045.634	46.09
المحاصيل الكبرى	3.332.483.558	34.54
المكننة الفلاحية	1.059.633.569	10.98
تربية النحل	7.961.050	1.43
شعب أخرى	417.205	3.85
المجموع	8847541016	100

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (19) الذي يوضح مخصصات تمويل الأنشطة الفلاحية سنة 2018، يتبين أن حصة تطوير إنتاج الحليب نالت النصيب الأكبر من التمويل وبنسبة 46.09% ثم تليها شعبة المحاصيل الكبرى بنسبة 34.54% ومن ثم المكننة الفلاحية بنسبة 10.98%، وأما فيما يخص بقية الشعب تربية النحل والشعب الأخرى فقدت جاءت في المراتب الأخيرة من حيث التمويل وبنسب 1.43% و 3.85% على التوالي، ومنه نستنتج أن الولاية ركزت في هذه الفترة على تمويل النشاطات الفلاحية الأكثر انتشارا واهتماما من قبل فلاحي الولاية، وهذا تبعا لتوجه الدولة نحو التركيز على الشعب الإستراتيجية.

الفرع الثالث: دعم تمويل المحاصيل الكبرى.

تحظى شعبة المحاصيل الكبرى باهتمام الدولة الجزائرية وهذا راجع لكونها أحد مكونات الأمن الغذائي، وبفعل هذه الأهمية التي تحظى بها هذه الشعبة تمنح ولاية ميلة أهمية قصوى لهذه الأخيرة عبر تسخير وتجنيد مختلف الوسائل المادية والبشرية والمالية في سبيل النهوض بها، ومن خلال الجدول الموالي يتضح قيمة المبالغ المالية التي تم تخصيصها لهذه الشعبة، كما يلي:

الجدول رقم (20): مخصصات تمويل المحاصيل الكبرى سنة 2018.

التعيين	المبلغ (دج)	النسبة
الحبوب	15744250.00	69.32
الأعلاف	619570.00	2.72
البقول الجافة	177490.00	0.78
اقتناء الأسمدة	6169226.33	27.16
المجموع	2271053633	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين مخصصات تمويل المحاصيل الكبرى في ولاية ميلة سنة 2018، يتضح لنا أن شعبة الحبوب تحظى باهتمام أكثر من طرف الولاية حيث حصلت على أعلى نسبة تمويل بلغت 69.32% وهذا بفعل توسيع المساحات المزروعة ما ترتب عنه استهلاك كبير للأسمدة بلغت نسبته 27.16% من مخصصات الصندوق، أما فيما يخص بقية الشعب الأعلاف والبقول الجافة فقد كانت نسبة تمويلها متواضعة مقارنة مع شعبة الحبوب أين شهدت حصتها نسبة 2.72% و 0.78% على التوالي، ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن هناك تناقض في السياسة الفلاحية بالولاية فيما يخص اهتمامها بشعبة الأعلاف وتوجهها نحو تطوير إنتاج الحليب، حيث أن هذه الأخيرة لا يمكن تطويرها إلا إذا كان هناك اهتمام بإنتاج الأعلاف وهذا بحكم التكامل فيما بين الشعبتين.

المطلب الثالث: مخصصات تمويل برامج التنمية الريفية في الولاية

من أجل توسيع عمليات تمويل الفلاحين قامت الدولة بتخصيص مبالغ مالية معتبرة عبر 5 برامج تنموية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 استفادت ولاية ميلة من مبالغ مالية لتمويل الفلاحين وهذا من أجل رفع الإنتاج، ويتمثل ذلك في دعم برامج إنعاش التنمية الفلاحية الريفية الذي يعنى بتطوير الوسط الريفي على مستوى الولاية، وهذا على النحو الآتي:

الفرع الأول: تمويل برامج البنية التحتية الريفية

تتمثل هذه البرامج في مجموعة من الأعمال التي تعمل على تحسين ظروف الحياة بالنسبة لسكان الأرياف، وتتمثل فيما يلي:

- مشروع الربط، تم من خلاله رفع عدد المستثمرات من 266 إلى 505 مستثمرة فلاحية خلال سنة 2021.
- جلب الطاقة الكهربائية لمنشآت الري الفلاحي بمبلغ 75000000دج على مسافة 50كلم.
- فتح المسالك الريفية عبر الولاية مس هذا المشروع جميع البلديات على مسافة 200كلم بقيمة:24000000دج تم تجسيده سنة 2015.

- تهيئة مسالك ريفية على مسافة 75كلم سنة 2018 وهذا ضمن برنامج تنمية المناطق الجبلية.
- دراسة ومتابعة مع فتح وتهيئة المسالك الريفية بقيمة مالية تقدر ب:211000000دج.
- تغطية مصاريف انجاز الأعمال لمحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بمبلغ 105800832دج سنة 2014.
- برنامج الكهرباء الفلاحية لولاية ميلة: أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية سنة 2020 ومع بداية سنة 2021تم إحصاء المستثمرات الفلاحية التي يتم ربطها وعددها 266 مستثمرة فلاحية.

الفرع الثاني: برامج إعادة تهيئة المناطق الريفية

وهو عبارة عن برنامج موجه لصغار المستثمرين ومربي المواشي بمبلغ إجمالي يقدر ب148480000دج يشمل هذا البرنامج 22بلدية للمناطق الجبلية لتحقيق الأهداف التالية :

- توزيع أشجار الزيتون بمبلغ 24000000دج لمساحة 600هكتار.
- إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات بمبلغ 9744000دج(2400 رأس غنم).

الفرع الثالث: مخصصات تمويل التنمية الريفية بالولاية

من أجل تهيئة الوسط الريفي وتعزيز القدرات البشرية قامت ولاية ميلة بتخصيص مخصصات مالية موجهة لتغطية برامج التنمية الريفية، والذي يكفله الصندوق الوطني للتنمية الريفية، وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (21): تطور مخصصات تمويل برامج التنمية الريفية في ولاية ميلة خلال الفترة 2018- 2020.

العمليات	2018		2019		2020		المجموع	
	عدد المستفيدين	المبلغ دج	عدد المستفيدين	المبلغ دج	عدد المستفيدين	المبلغ دج	عدد المستفيدين	المبلغ دج
الأشجار المثمرة	62	1240000	560	12068750	113	2521250	735	15830000
تربية النحل	4	380000	163	15485000	0	0	167	15865000
الأغنام	3	990000	163	53790000	34	11220000	200	66000000
المجموع	69	2610000	886	81343750	147	13741250	1102	97695000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم(21) الذي يبين تطور مخصصات تمويل برامج التنمية الريفية في ولاية ميلة خلال الفترة 2018-2020، نلاحظ بأن هناك تطور في إجمالي عدد المستفيدين من التمويل في إطار برامج

التنمية الريفية، حيث بلغ العدد سنة 2020 حوالي 1102 مستفيد في حين بلغ عددهم سنة 2018 حوالي 69 مستفيد، وهذا ما انعكس على المبالغ الممنوحة أين حققت هي الأخرى نموا من 2610000 دج سنة 2018 إلى 97695000 دج سنة 2020. وكما يتضح أيضا من خلال هذا الجدول توجه الولاية نحو تمويل شعبة الأشجار المثمرة بالدرجة الاولى ثم تربية الاغنام بدرجة ثانية وهذا راجع لطبيعة المنطقة وكذلك كون هاتين الشعبتين تعملان على تعزيز الاستقرار الريفي.

ومن أجل تعزيز الاستقرار الريفي قامت الولاية بالتوجه نحو توفير المياه على مستوى الارياف، وهذا من خلال تشجيع المشاريع الموجه لهذا الغرض، وبتخصيص مبالغ مالية معتبرة لها. وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (22): تطور مخصصات تمويل مشاريع مياه الشرب خلال الفترة 2010-2023.

السنوات	2014-2010	2019-2015	2020	2021	2022	2023
المبالغ (دج)	510949042	617927472	691616535	704541400	692341400	780971431
نسبة النمو	-	**20.93**	**11.92**	**1.86**	**-1.73**	**12.80**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من المؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ميلة.

حيث يظهر الجدول رقم (22) أن هناك نمو غير منتظم في مخصصات تمويل مشاريع المياه الموجهة للشرب والري، حيث حققت أعلى نسبة نمو خلال الفترة 2015-2019 بنسبة 20.93% في حين عرفت تراجعا ملحوظا سنة 2022 بنسبة 1.73%، ومنه نستنتج أن المشاريع المائية بالولاية لازالت لم تحقق ما هو مطلوب منها في ظل الإمكانات المائية التي تتوفر لدى الولاية.

المبحث الثالث: أثر التمويل الفلاحي على التنمية الريفية في ولاية ميلة

يعد التمويل الفلاحي هو الشريان الذي يعمل على الدفع بإقامة المشاريع التنموية الفلاحية وإنجاحها، وبالإضافة إلى أن أثرها يمتد إلى التنمية الريفية وهذا في إطار التنمية المزدوجة، فكل نشاط فلاحي يصاحبه نشاط اجتماعي مما يترتب عنه تهيئة الظروف للتجمعات الريفية حتى تتمكن من أداء النشاط الفلاحي بأحسن شكل،ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول تقييم أثر التمويل الفلاحي على التنمية الريفية في ولاية ميلة في ظل الظروف التمويلية التي تم التطرق إليها سابقا.

المطلب الأول: تقييم برامج تمويل القطاع الفلاحي بولاية ميلة.

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتقديم أثر برامج التمويل الفلاحي على أداء القطاع الفلاحي بالولاية، وهذا من خلال الاستعانة بمؤشرات تتعلق بالإنتاج الفلاحي، وهذا على النحو الآتي:

الفرع الأول: تطور الإنتاج النباتي

يعتبر الإنتاج النباتي من بين المؤشرات الرئيسية التي تستخدم في قياس التنمية الفلاحية والريفية، وهذا لما له من أبعاد ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتشغيل وغيرها، وتظهر الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنتاج الفلاحي بولاية ميلة أن هناك تباينات فيما يخص النتائج المحققة، وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم(23): تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022.

الوحدة: القنطار

السنوات / الإنتاج		2014-2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القمح الصلب	الإنتاج	1271144	990842	1548510	1024232	1968262	225000	1832228	1076585
	نسبة النمو	-	-22.05	56.28	-33.85	92.16	14.56	18.87	-41.24
القمح اللين	الإنتاج	365040	341077	540639	181961	486820	553000	441072	307688
	نسبة النمو	-	-14.78	58.50	-66.34	167.54	9.48	20.24	-30.25
الشعير	الإنتاج	250264	234409	529554	110691	623561	597836	505614	343587
	نسبة النمو	-	-6.33	125.90	79.09	463.33	-4.12	-15.02	-32.04
الخرطال	الإنتاج	38203	33920	69385	12804	83825	81140	96140	67120
	نسبة النمو	-	-11.21	51.11	-81.54	554.67	-3.20	18.48	-30.18
منتجات نباتية أخرى	الإنتاج	192651	1600248	2688088	1329688	3162468	1456796	2875054	1794910
	نسبة النمو	-	-16.85	67.97	-50.53	137.83	-53.92	97.33	-37.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مديرية المصالح الفلاحية ميلة

- بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13، ص: 174.

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن تطورإنتاج الحبوب في ولاية ميلةخلال الفترة 2010-2021، قد عرف نموا غير منتظم جاء على مختلف أنواع الحبوب، فقد عرف القمح الصلب أعلى نسبة نمو له سنة 2018 قدرت بحوالي 92.16% ومن ثم اخذ في التراجع إلى غاية 2021 أين حقق نسبة انخفاض قدرت بحوالي 41021-% ،وكذلك الحال بالنسبة للقمح اللين أين شهد هو الآخر أعلى نسبة نمو له سنة 2018 قدرت بحوالي 167.54% فيما حقق تراجعا وصل إلى نسبة 66.34-% سنة 2017. وبالنسبة لكل من الشعير والخرطال فقد

بلغت أعلى نسبة نمو لكليهما 463.33% و554.67% على التوالي وفي سنة 2018 لكلى المحصولين، بينما حقق كل من الشعير والخرطال أدنا نسبة نمو لهما 32.04-% و81.54-% خلال سنتي 2021 و2017 على التوالي، وأما فيما يخص بقية المحاصيل النباتية الأخرى فقد عرفت أعلى نسبة نمو لها بلغت 137.87% وهذا سنة 2018 أيضا وقد شهدت تراجعا في النمو وصل أدناه إلى 53.92-% وهذا لسنة 2019، ومنه نستنتج أنه وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية للحبوب إلا أن برامج التنمية الفلاحية للولاية لم توفق في ضبط نمو هذا الأخير، وهذا راجع للعديد من العوامل على غرار العوامل الطبيعية التي تتمثل في الجفاف وأيضا العوامل التقنية التي تتمثل في قلة المساحات المروية.

شكل رقم (10) : مخطط اعمدة يمثل تطور الإنتاج النباتي في ولاية ميلة خلال الفترة 2013-2022.

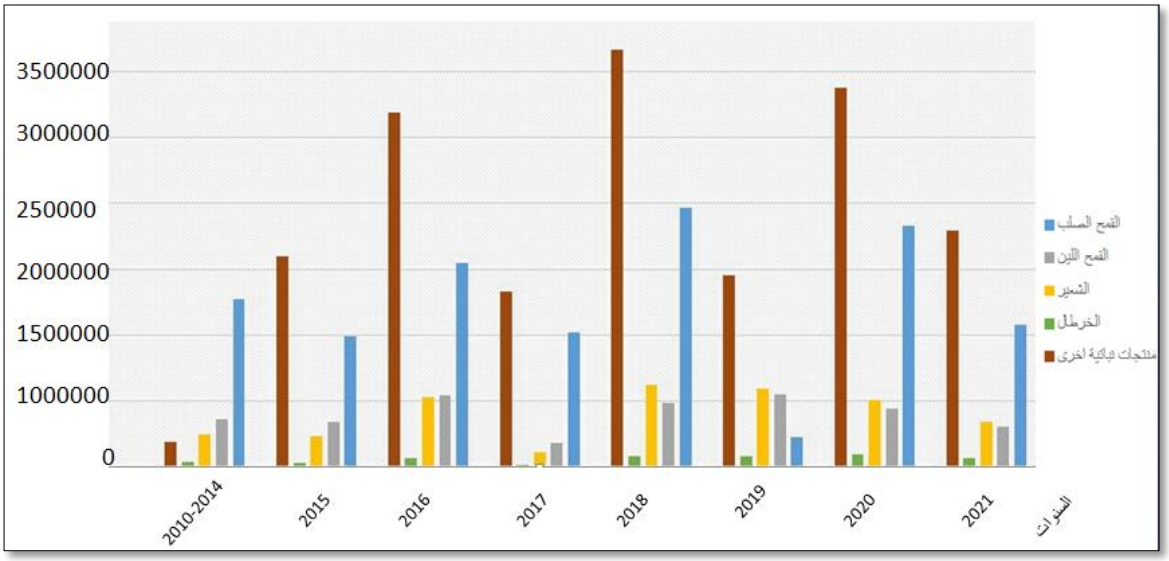

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج الحيواني

يشمل ميدان الإنتاج الحيواني على مستوى ولاية ميلة مجموعة من الشعب المتمثلة في اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب إضافة إلى البيض والصوف والعسل، حيث تعتبر هذه المواد مهمة وكثيرة الاستهلاك للسكان لذلك يعمل المختصون على ضمان توفيرها، والتي نعرضها من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (24): تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة (2010-2021).

البيان	2014-2010	2019-2015	2020	2021	نسبة النمو
اللحوم الحمراء (قنطار)	147843.4	157077.2	164613	176164	19.15
اللحوم البيضاء (قنطار)	132493.8	186880.6	203342	169083	27.61
الحليب (1000لتر)	101500.8	130637.8	142233	154019	51.74

البيض (1000وحدة)	114999.2	163512	155673	170806	48.52
الصوف (وحدة)	4454.4	5615.8	4678	6326	42.01
العسل (وحدة)	1637.2	1716	1615	2266	38.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية ميلة.

من خلال الجدول رقم (24) الذي يعرض تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2021، حيث يتضح أن هذا الفرع حقق نتائج موجبة على معظم المحاصيل الحيوانية، فبالنسبة لشعبة الحليب فقد حققت أعلى نسبة نمو قدرت بحوالي 51.74% لتليها شعبة البيض والتي حققت نسبة نمو بلغت 48.52% ، كما حققت كل من منتجات الصوف والعسل نسبتي نمو بلغت 42.01% و38.40% على التوالي، أما فيما يخص شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء فقد حققت أدنى نسبة نمو بلغت 19.15% و27.61% على التوالي.

ومنه نستنتج من خلال هذه المؤشرات أن سياسة تمويل برامج التنمية الفلاحية في ولاية ميلة عرفت العديد من الإجراءات والتدخلات التي ساهم في إنجاحها فيها كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق الدعم. وقد ترتب عنها نجاحات مست شعب عديدة فيما عرفت إخفاقات على مستوى شعب أخرى خاصة الإستراتيجية منها. وبالتالي فان تمويل التنمية الفلاحية بالولاية لازال يفتقد للنجاعة وحسن التسيير اللذين كانا غائبين بفعل غياب الإستراتيجية التي يمكن من خلالها تقدير الاحتياجات والتدخلات المطلوبة بالنسبة للقطاع الفلاحي على مستوى ولاية ميلة، وطبعا هذه النتائج المحققة على مستوى الوسط الفلاحي سوف يكون لها انعكاسات على مستوى الريفي، وهذا ما سوف نقوم بتقديره من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تقييم التنمية الريفية بولاية ميلة

تعد التنمية الفلاحية مكملا للتنمية الريفية وهذا بحكم تواجدهما في نفس الحيز المكاني، وسعيهما إلى تحقيق مصلحة سكان الريف، حيث انه كلما كان هناك ازدهار في الفلاحة يتبعه بالمثل ازدهار للريف، وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه بالنسبة للأرياف في ولاية ميلة، من خلال الاعتماد على مجموعة من مؤشرات التنمية الريفية.

الفرع الأول: الاستقرار الريفي

يعد مؤشر الاستقرار الريفي من بين المؤشرات المعتمدة في تقييم التنمية الريفية، حيث أنها تعبر عن توفر مقومات الحياة الريفية.

1- العمالة الريفية %

يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة 273713 نسمة وتقدر حجم اليد العاملة في هذا المجال ب 60000 عامل أي ما يعادل نسبة 19 بالمائة من اليد العاملة النشطة في القطاع المقدرة ب 316283 في الولاية وتعتبر هذه السنة غير كافية مقارنة بمساحة الولاية الفلاحية ويتجلى بوضوح في فترات جني المحاصيل وأصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة وكذا اليد العاملة.

الجدول رقم (25): يمثل تطور العمالة الفلاحية بولاية ميلة 2010-2020

الفترة	2014-2010	2019-2015	2020	2021	2022	2023
اليد العاملة	47541	59490	66355	67100	67500	69800
نسبة النمو	-	25.13	11.53	1.12	0.59	3.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25)أن هناك ارتفاع في حجم اليد العاملة الريفية خلال الفترة 2020/2010 ويرجع ذلك إلى بداية تطبيق المخطط الخماسي وبرامج التنمية الفلاحية الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه ليبلغ خلال الفترة 2014/2010 أصغر قيمة لها 47541 عامل لترتفع تدريجيا حتى تبلغ أقصى قيمة لها سنة 2023 ب: 69800 عامل وفي كونه قطاع غير مستقر وغير منتظم قد لا تكون العمالة المصرح بها غير حقيقية لأن الكثير من العمال غير مسجلين أو موسمين إضافة إلى القطاع الفلاحي يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وبالتالي فان العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استقرارا.

2- السكن الريفي:

يعد السكن الريفي محور أساسي في عملية التنمية الريفية لذا وضع المشروع منظومة قانونية من أجل التكفل الحقيقي لأهم انشغالات سكان الريف من خلال تدعيمهم لإنجاز السكن وضمان لاستقرارهم وقد اهتمت المنظومة بالجانب التمويلي الذي طغى على الجانب الشكلي لهذه السكنات لتعكس جمالية هذا الوسط الطبيعي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (26): يمثل عدد المستفيدين من البناء الريفي بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023.

السنوات	2014-2010	2019-2015	2020	2021	2022	2023
عدد المستفيدين	3176	1785	298	479	1032	1345
نسبة النمو %	-	- 43.79	- 83.30	60.73	115.44	30.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات وإحصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للسكن ميلة CNL.

من خلال الجدول رقم (26) الذي يمثل عدد المستفيدين من البناء الريفي على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023 نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد السكان خلال الفترة 2015-2019 التي تبلغ 1785 مستفيد مقارنة مع الفترة الأولى 2010-2014 التي بلغت 3176 مستفيد ثم تنخفض سنة 2020 لترتفع مجددا سنة 2021 إلى غاية 2023.

وهذا راجع لبرنامج التنمية الريفية المستدامة الذي نتج عنه تحسين القطاع الريفي لزراعي ورفع مستوى معيشة صغار المزارعين والأسر الريفية وزيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسين نمط الحياة مع تحقيق الأمن الغذائي .

الفرع الثاني: المرافق الحيوية

تتمثل المرافق الحيوية في كل العناصر التي تقوم عليها الحياة الريفية، كتوفير الماء لسكان الأرياف وشق المسالك الريفية وغيرها من المرافق. ومن اجل تعزيز الاستقرار الريفي وتوفير حياة كريمة لسكان الريف قامت ولاية ميلة بمجموعة من المشاريع الموجهة لهذا الغرض.

أولا: توفير المياه

يعد الماء العنصر الرئيسي للحياة ولقيام التجمعات السكانية، ومن اجل توفير هذا العنصر الرئيسي لسكان الأرياف قامت ولاية ميلة مجموعة من المشاريع التنموية المتمثلة في استغلال المصادر المائية التي أوجدتها الطبيعة قصد الاستفادة منها في الأنشطة الفلاحية والريفية. وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

1- حفر الآبار:

تعد الآبار من مصادر المياه التقليدية، كما أنها لا تعتمد على تقنيات عالية عند استخراجها مما يسهل عملية الحصول عليها سواء للشرب أو الري. وتسعى ميلة إلى توفير اكبر عدد ممكن من هذا المصدر لسكان الأرياف عبر زيادة عدد المشاريع الموجهة لها. وهذا حسب ما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (27):تطور عدد الآبار الارتوازية في ولاية ميلة 2010-2023.

السنوات	2014-2010	2019-2015	2020	2021	2022
العدد	77	47	35	81	126
نسبة النمو %	-	-38.96	-25.53	131.42	55.55

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من مديرية الموارد المائية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (27) الذي يبين تطور عدد الآبار الارتوازية في ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023، حيث يتضح أن هناك نمو غير منتظم في عدد الآبار المنجزة فقد شهدت تراجع في وتيرة الانجاز خلال الفترة 2010-2020، بنسبة تراجع وصلت حتى 38.96-% ، في حين عرفت مشاريع انجاز الآبار توجها جديدا بعد سنة 2020 أين حققت أعلى نسبة انجاز بلغت حوالي 131.42% سنة 2021 وهذا راجع

لتسهيل الولاية منح التراخيص الخاصة بالحفر والمعدة في إطار تعزيز الاستقرار الريفي وري المحاصيل الفلاحية.

2- المنابع:

تعد المنابع من مصادر المياه الطبيعية التي تجري على فترات زمنية معينة على حسب وفرة وندرة التساقط. وتعد ولاية ميلة من الولايات الغنية بهذه لمصادر حيث تتوزع على مساحة واسعة كما أنها دائمة الجريان. وبالتالي عملت الولاية على الاستثمار في استغلال هذه الثروة قصد تسخيرها لسكان الريف أو الأنشطة الفلاحية، وهذا كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم(28):تطور حجم استغلال مياه المنابع في ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023.

الوحدة: مليون م^3

السنوات	2014-2010	2019-2015	2020	2021	2022	2023
الحجم المستغل	8.96	8.11	7.26	7.32	8.23	6.67
عدد المنابع	399	342	322	312	312	293
الكمية المستهلكة م^3	12804734.4	15578147	17683626	17810405	17244301	19654231

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- مديرية الموارد المائية ميلة.

- من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من مديرية الموارد المائية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) انخفاض في عدد الينابيع على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023 حيث بلغ عددها 399 خلال 2010-2014 لتنخفض سنة 2021 و 2022 لتبلغ 312 منبع وبلغت سنة 2023 حوالي 293 منبع، وهذا راجع إلى انخفاض معدلات سقوط الأمطار عن المعدلات الطبيعية لفترة من الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه في الينابيع أو جفافها وكذلك في البحيرات والخزانات، حيث تعمل الولاية على ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الريفيوالفلاحي.

الشكل رقم (11): تطور سعة المياه المسحوبة من المنابع في ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2023.

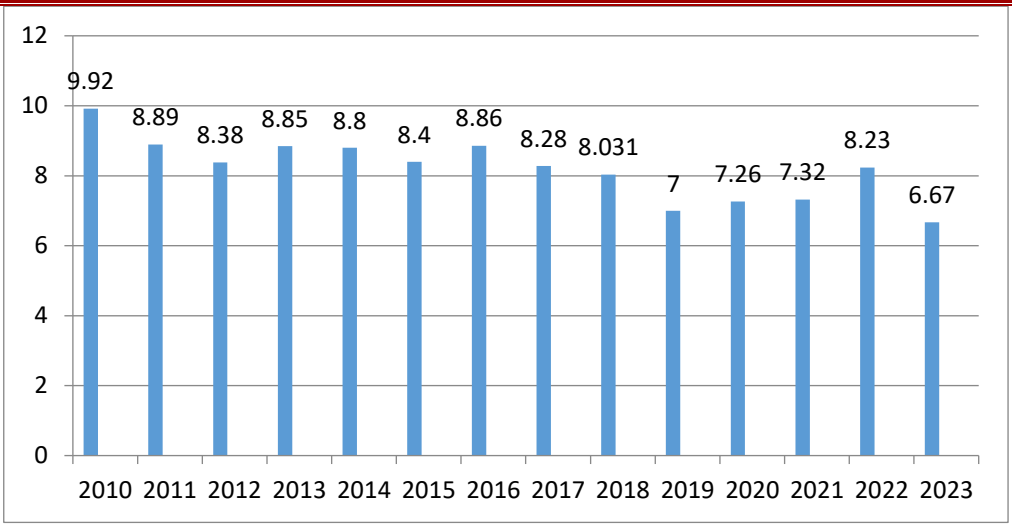

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية.

ثانيا: تهيئة المسالك الريفية

تعد مشاريع شق الطرقات الريفية من بين المشاريع الضرورية كونها تعمل على فك العزلة في الوسط الريفي، حيث ومن اجل العمل على ربط المناطق الريفية بمختلف الجهات قامت ولاية ميلة مجموعة من المشاريع الموجهة لهذا الغرض، وهذا حسب ما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (29): تطور شبكة المسالك الريفية بولاية ميلة خلال الفترة 2011-2022.

البيان	2011	2012	2014	2020	2021	2022
المسافة	39.2	118.2	86	73	60.7	48.6
نسبة النمو	-	201.53	-27.24	-15.11	-16.84	-19.93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف محافظة الغابات لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (29) الذي يوضح تطور شبكة الطرقات الريفية بولاية ميلة خلال الفترة 2011-2022، يتضح أن هناك تراجع في المشاريع الريفية المتعلقة بفك العزلة عن الأرياف وربط المناطق الفلاحية بالقرى الريفية، حيث ومن خلال الجدول أنأعلى نسبة انجاز للطرقات الريفية عرفت سنة 2012 أين حققت نسبة نمو بلغت حوالي 201.53%، ثم أخذت في التراجع إلى غاية سنة 2022أين وصلت نسبة تراجعها 19.93%-. وبالتالي فان وتيرة فك العزلة الريفية لم تعرف استقرارا خلال هذه الفترة مما سيؤدي إلى تعطيل مصالح سكان الأرياف.

المطلب الثالث: مشاكل وحلول التنمية الريفية في ولاية ميلة

الفرع الأول: المشاكل المتعلقة بالتمويل

تواجه عملية التمويل الفلاحي في الولاية مشاكل وعراقيل أهمها:

- طول فترات دراسة طلبات القروض؛
- ثقل الاجراءات المتعلقة بمنح القروض خاصة ذات المبالغ الكبرى التي تتطلب موافقة من المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- عدم كفاية الضمانات أو عدم وجودها في عملية طلب القروض؛
- ضعف الاقبال على طلبات القروض بسبب نقص الوعي المصرفي أو بسبب الأعباء المترتبة عن الحصول على القروض؛
- غلاء أسعار المدخلات الفلاحية (مستلزمات الانتاج).

الفرع الثاني: مشاكل متعلقة بالريف

ونذكر منها:

- نقص في العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي باعتبارها الخطر الكبير الذي يعرقل مساعي التنمية الريفية في جميع المجالات والقطاعات.
- التوسع العمراني والصناعي مما يؤذي الى تراجع مساحة الأراضي الفلاحية.
- عدم قدرة الأراضي الفلاحية على الانتاج بسبب التكثيف الفلاحي في حالة قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.
- اعتماد أغلبية الفلاحين على مياه الامطار ما يجعل الانتاج الفلاحي مرهون بنسبة التساقط.
- نقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي بسبب عزوف الشباب عن العمل فيه من جهة وجود اغراءات في القطاعات الأخرى.
- التوسع العمراني اللاشرعي على حساب الأراضي الفلاحية.
- عدم استفادة القطاع الفلاحي من مصادر الري الكبير (سد بني هارون/سد قروز).
- نقص في قدرات تخزين الحبوب والبقول الجافة وخاصة ببلديات ميلة، القرارم قوقة وسد بني هارون.
- صعوبة تسوية وضعية مستغلي الأراضي الفلاحية دون وثائق لغياب نصوص قانونية تسمح بذلك.

الفرع الثالث: أهم الحلول المقترحة:

تطمح ولاية ميلة الى تطوير القطاع الفلاحي وجعله محور للتنمية الاقتصادية باعتبارها ذات طابع فلاحي، ومن أهم المساعي المبذولة نذكر ما يلي:

- تشجيع ودعم المستثمرين في مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد واتلاف المنتوج.

- تسهيل آليات الحصول على القروض للاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال التخفيف من تكاليف الحصول على القرض.
- توفير التمويل الازم من لأصحاب المستثمرات خاصة والفلاحين عامة من خلال البنوك والهيئات الداعمة للقطاع الفلاحي.
- زيادة تفعيل آليات برامج التمويل الفلاحي من قبل الحكومة.
- تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية اعتمادا على الطرق الاقتصادية والعصرية للمياه (الري التكميلي، بالتقطير).
- تكثيف زراعة الحبوب والبقول الجافة وذلك بتوفير عوامل الإنتاج.
- المحافظة على الأراضي الفلاحية من زحت الإسمنت بتفعيل أجهزة المراقبة.
- ربط المجال الفلاحي بمعاهد البحث والتكوين المختصة.
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ضرورة انشاء هياكل تخزين لحفظ المنتوجات من التلف وذلك بهدف تزويد السوق بالمنتوجات وحفظ القدرة الشرائية للأفراد.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى ولاية ميلة والتي حاولنا من خلالها تسليط الضوء على القطاع الفلاحي في الولاية والقدرات الإنتاجيةوالإمكانات المادية، المالية، البشرية وغيرها، وأثرها على التنمية الريفية وتبعا للعلاقة التي تربط كل من الفلاحة والريف فقد تبين أن انعكاس البرامج الفلاحية على الوسط الريفي لم يكن في المستوى المنتظر منه وان برامج التنمية الريفية المصاحبة للتنمية الفلاحية في الولاية قد صاحبتها مجموعة من العراقيل سواء مالية كانت أو إدارية أو قانونية. وعليه فان التنمية الريفية بالولاية تفتقد إلى إستراتيجية تكون مرافقة لإستراتيجية التنمية الفلاحية.

خـــــاتمة عـــامة

خاتمة عامة :

يعتبر القطاع الفلاحي المحور الأساسي الذي يبنى عليه النظام الاقتصادي في الدولة، وهذا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه هذا الأخير، ومن اجل تنمية القطاع الفلاحي وجب الاهتمام بالتنمية الريفية التي تعد هي الأخرى مكمل للفلاحة، حيث ومن خلالها يتم توفير المرافق الضرورية لقيام الأنشطة الفلاحية كالسكن والمرافق الصحية وغيرها.

وقد قامت الدولة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية الريفية مناصفة بالتنمية الفلاحية، بالإعلان عن مجموعة من البرامج التنموية المشتركة وتسخير مخصصات مالية هامة لتمويل هذه البرامج، إلا أن النتائج التي تم تحقيقها كانت متواضعة مقارنة بالحشد المالي الذي وفرته الدولة وبخاصة خلال الفترة 2010-2020، حيث لا يزال هناك نزوح ريفي نحو المدن وظهور مناطق الظل بعدد كبير في الوسط الريفي.

أما على مستوى ولاية ميلة فقد كانت هناك فعالية معتبرة للبرامج وأثرت بشكل محدود على القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، وهذا على الرغم من كون الولاية تزخر بموارد فلاحية كبيرة غير أن هذه الاخيرة لم تصل بعد الى توظيف كل إمكانياتها الفلاحية والريفية وهذا راجع إلى مجموعة من العراقيل من بينها قلة التمويل، العقار الفلاحي، وهوية الفلاح والعمالة الفلاحية وغيرها.

ومن هذا المنطلق سيتم خلال خاتمة الدراسة اختبار الفرضيات التي تم وضعها وتقديم النتائج وتوصيات الدراسة وآفاق الدراسة.

أولا:اختبار فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانبين النظري والتطبيقي يمكننا اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: والتي مفادها "هناك إهتمام كبير بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، يتضح من خلال مجموع المخصصات المالية المعلن عنها ضمن برامج التنمية الفلاحية"

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال ماتناولناه في الدراسة بحيث تم توفير مخصصات مالية ضخمة من طرف الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الفلاحي وتطويره.

الفرضية الثانية: والتي مفادها "هناك توجه واضح من الجزائر للإهتمام بالتنمية الريفية إلى جانب التنمية الفلاحية وهذا عبر صياغة برامج تنموية مشتركة"

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية حيث قامت الجزائر بصياغة برامج تنموية مشتركة كبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها "بما أن النشاط الفلاحي يعتبر أحد مكونات الريف فيمكن من خلاله أن يكون هناك أثر إيجابي لبرامج التمويل الفلاحي على التنمية الريفية بولاية ميلة"

نرفض هذه الفرضية بنسبة كبيرة حيث أن الأثر كان ضعيف مقارنة بما كان متوقع.

ثانيا: نتائج الدراسة

_ تساهم برامج التمويل الفلاحي في الحد من ارتفاع معدلات البطالة، وذلك بخلق فرص عمل جديدة.

_ تمارس المؤسسات الممولة دورها في توفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الفلاحي الذي يؤثر بدوره في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والشغل وغيرها.

_ يعطي التمويل الفلاحي الفرصة لصغار الفلاحين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.

_ يعاني القطاع الفلاحي من صعوبة التمويل وذلك بسبب الاجراءات المعقدة للحصول على التمويل اللازم وكذلك قلة الضمانات التي يوفرها القطاع.

_ رغم كبر حجم المبالغ المقدمة لتمويل ودعم القطاع الفلاحي الا أن هذا القطاع لم يرقى المستوى المطلوب.

_ جاءت برامج التمويل الفلاحي خلال الفترة 2020/2010المتمثلة في برنامج التجديد الفلاحي والريفي من أجل زيادة تطوير فعالية القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي وتثمين الموارد الفلاحية.

_ تتميز الجزائر بجملة من المقومات تؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي عند الاستغلال الأمثل لها.

_ يمكن تقييم برامج التمويل الفلاحي على أنها خطوة ايجابية بالنسبة للفلاحة الجزائرية من خلال الاضافة التي قمتها هذه السياسة فيما يخص مختلف الشعب الفلاحية.

_ جاء البرنامج الخماسي2019/2015 كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من أجل الوصول الى أهداف محددة في مطلع2020.

_ عدم كفاية الخمات المقدمة للمجتمع الريفي وانخفاض مستوى الاداء فيها سواءا في المجالات الصحية والسكانية والثقافية مما انعكس سلبا على التحفيزات المقدمة لهذا القطاع لدا لم تنجح البرامج المقترحة وأن تعطي نتائج محققة فيه.

ثالثا: التوصيات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون كاضافة لتحسين برامج التمويل الفلاحي في الجزائر، وتتمثل في:

_ معالجة المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحين وذلك من خلال زيادة التعمق في الاصلاحات والسياسات المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي

_ تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيد خطة التنمية الريفية.

_ مادامت التنمية الريفية تنطوي على النشاط المتعدد للفلاحين وأسرهم ينبغي تشجيع انشاء الوظائف الغير فلاحية والعمل المستقل والمنشات الصغيرة في الارياف.

_اجراء مسح عام على مستوى مختلف البلديات الريفية لمعرفة الاحتياجات والتخصص الامثل للموارد المتوفرة بها.

_ اقامة مراكز توعية لتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي بالاضافة الى تحفيزهم عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي.

_ استغلال الأراضي الصالحة للفلاحة وذلك من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.

_ الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله أولوية في عمل الحكومة للخروج من التبعية البترولية ولتحقيق تنمية ريفية وفلاحية.

_ المحافظة على الموارد الأرضية والمائية واستغلالها ضمن حدود قدرتها على التجديد من أجل ادامة قدرتها الانتاجية وتمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية.

_ وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن بين الريف والمدينة.

_ تحفيز التنمية في الأرياف وذلك من خلال تفعيل دور البنوك ومؤسسات التمويل في التنمية الريفية وزيادة حجم التمويل وتدعيم المستثمرين.

رابعا: آفاق الدراسة

أثناء دراستنا لهذا البحث أثار انتباهنا العديد من المواضيع التي يمكن أن تكون بحوث مستقبلية من بينها:

– دور التنمية الريفية المتكاملة في تعزيز الاستقرار الريفي.

– دور البنوك التجارية في تمويل الأنشطة الريفية

قـــائمة المراجع

قـــــائمة المراجع

مذكرات شهادة ماستر

1. بوعنان اية , بوقطة خولة, أثر اساليب التمويل الفلاحي على مردودية انتاج المحاصيل الاستراتيجية'الجزائر مذركة لنيل شهادة الماستر ,المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة ,الجزائر,2002-2023.
2. بولحموتة رياض، خاليد حسام، دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنتها برامج التنمية الفلاحية في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الجزائر , 2022/2021،
3. علي بن الشيخ ,عامر بوعكاز , المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة زيان عاشور الجلفة,الجزائر ,2016-2017.
4. علي بن الشيخ, عامر بو عكاز, المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية,مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة الجلفة,الجزائر,2016-2017.
5. وفاء بلطرش، ايناس بن رجم، أثر الدعم الحكومي على القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة،الجزائر,2021/2020
6. وليد بن دلة ,خالد بن الكريم, التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر,مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر,جامعة تيارت,الجزائر.2017-2018.

أطروحات دكتوراه

7. الواعر الخميسي, سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر,أطرحة دكتوراه ,جامعة غرداية , الجزائر,2018-2019.
8. بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية واثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/10/13.
9. زكرياء جرفي، أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة بسكرة،الجزائر, 2019-2020.
10. محمد غردي, القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة,أطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر 03,الجزائر 2011-2012.
11. مريم, العرابي, سارة ناسوا, انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية,أطروحة دكتوراه جامعة أدرار,الجزائر.2016-2017.

قائمة المراجع

مجلات اكاديمية

1. أهناني فاروق، لعروسي رابح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعوم السياسية، الوادي، الجزائر، ط 02، جوان 2018.
2. بوكدرون, د. يوسف,مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ,المجلد 10,العدد02, جامعة زيان عاشور الجلفة ,الجزائر,2017.
3. بومدين نورين, تنمية الريف كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ,مجلة اقتصاديات افريقيا,المجلد 12,العدد14,جامعة الشلف,الجزائر,2016
4. الحق, فوزي بن عبد, دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية, مجلة أبحاث ودراسات التنمية,المجلد 04/العدد2, الجزائر,2018.
5. حماس, سعاد فؤاد; اسماعيل, قيصر, التنمية الريفية الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية,مجلة التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة , خرطوم,السودان,2023
6. خليف خالد, صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر,مجلة المنهل الاقتصادي,المجلد 01 , العدد 01,الجزائر,2018.
7. زاوي, بومدين, التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية),مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي , المجلد 01,العدد 02 , جامعة معسكر,الجزائر,2017.
8. زايد مروة, بن بيرم, شريقةو شاقر, كريمة, سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل برنامج التجديد الفلاحي, مذركة لنيل شهادة ليسانس ,جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة,الجزائر,2015-2016.
9. زغلامي مريم, بوطورة, د.فضيلة, آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر,مجلة البديل الاقتصادي,المجلد 2017,العدد 07, جامعة زيان عاشور الجلفة ,الجزائر,2017.
10. سوالمية, عبد الرحمان, سوسيولوجيا الريف ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر, مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية,المجلد 15/العدد01,الجزائر,2022.
11. عائشة حريتي, نظام التمويل الفلاحي في الجزائر,مجلة المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية,المجلد 57,العدد 05 الجزائر , 2020.
12. فريدة, أ.بن عياد, الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر, مجلة البحوث والدراسات التجارية,المجلد 02,العدد01,جامعة المدية,الجزائر,2018 .
13. نشادي, عبد القادر, التنمية الريفية مفهومها ومقارباتها السوسيولوجية,مجلة المداد ,المجلد 13,العدد 01,جامعة الدكتور يحيا فارس المدية,الجزائر,2023.
14. هجيرة, عمرون, واقع التنمية الريفية في الجزائر, مجلة الحقوق و العلوم السياسيةمجلد08/عدد02,الجزائر,2017.
15. همیسي أمينة و خنفر مانع , واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر , مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،المجلد 10,العدد 01, جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، 2023.

جرائد رسمية

16. زهرة, د.شريف توفيق, أ.بوخدوني, التنمية وأهميتها في تغيير الريف,جريدة دفاتر علم الاجتماع,الجزائر,2015.
17. فاطمة, أ. بكدي, التنمية الريفية والزراعية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر,جريدة أبحاث إقتصادية و ادارية, المجلد 24,العدد 13, 2013.
18. معزوز زكية, تقييم مؤشرات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر في إطار إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي,جريدة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات,المجلد 06,العدد 02,جامعة البويرة,الجزائر,2021.

مواقع أنترنت

19. التعليم في الريف موقع **WWW.BLOGGER.COM**.
20. الجازي, هايل, مفهوم الانتاج الزراعي موقع **WWW.MAWDOO3.COM**
21. دهيمات ابراهيم, خصائص المجتمع الريفيذ, موقع **WWW.MAWDOO3.COM**.
22. الشمايلية, م. لما,التنمية الريفية,موقع **WWW.UNESCWA.ORG**
23. قطيشات تالا,مميزات الحياة في الريف , موقع **WWW.MAWDOO3.COM**.

مقالات

24. عمار حياهم، عبد القادر عوينان، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، مخبر بحث stratev، مستغانم، الجزائر،2021.